الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة الإعلام و الاتصال

تخصص الصحافة المكتوبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر نظام LMD تخصص اتصال وصحافة مكتوبة

المعالجة الصحفية لإضراب عمال التربية

جريدة الشروق اليومي – أنموذجا-

خلال الفترة 2016/09/02 – 2017/02/28

إعداد الطالبة

- درقاوي فاطيمة الزهراء

إشرافالأستاذ:

- مزدك

اللجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	.....	رئيـــــــــسا
الأستاذ (ة)	.....	مشرفا ومقررا
الأستاذ (ة)	.....	مناقـــــــشا

الموسم الجامعي: 2017/2016

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى سندي في الحياة وأغلى إنسان على قلبي إلى من دعمني ماديا ومعنويا القلب الحنون عمي العزيز " درقاوي عبد القادر" إلى سندي في الحياة أختي " نور الهدى و شروق عادل و ياسين و وسيم و مروى"

إلى رفيقة دربي حنان قنذوزي

إلى أعز الأصدقاء حفيظ قديري و أمين بودجنان إلى كل من لن تسعه أوراق مذكرتي ووسعهم قلبي وعقلي

درقاوي فاطمة الزهراء

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين، ونستجيب له إستجابة الطائعين، والصلاة، و السلام على سيدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله، أمام خير أمة أخرجت للناس وعلى آله الطاهرين أجمعين.

مصداقا على قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم

" وإذا تأذن ربكملئن شكرتم لأزيدنكم، ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد"

فالحمد لله الذي علمنا بالقلم، علمنا ما لم نعلم

الله الذي سدّد خطانا وبلغ مقاصدنا، أنهينا بحثنا المتواضع واتممناه على أكمل صورة ووجه.

ويتحكم علينا إلزاما أن نتقدم بالشكر للأستاذ " مزدك " الذي سبقت طيبة كرمه، بالإشراف على إنجاح هذا العمل ومنحنا من وقته بالتوجيه

و الملاحظات

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب ومن بعيد

مقدمـــــــة

المقدمة:

إنّ حق الإضراب ظلت تمارسه الطبقة العاملة، دفاعا عن حقوقها تحقيق مطالبها، منذ عهد الاستعمار الفرنسي، الذي كان يعتبر الحق مسموح به فقط للعمال الفرنسيين، دون الجزائريين إلى أن تمكنت الطبقة العاملة، بعد صراع طويل، أن تفرض ذلك على أرض الواقع بعد تضحيات كبيرة.

ورغم ذلك فقد ظل العمال الجزائريين يمارسون هذا الحق إلى أن تم الإقرار عليه في دستور 1963، ولاسيما المادة 20 منه انتهاء بدستور 1996، والذي نصت المادة 57 منه على مايلي

"إن حق الإضراب معترف به و يمارس في إطار القانون"

ليأتي بعده القانون المؤرخ في 1998/02/06 والمتعلق بالوقاية من النزعات الجماعية في العمل وتسويتها، وممارسته حق الإضراب وقد ترسخ هذا الحق أكثر من صدور الأمر 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، و المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية حيث منحت المادتين 36 و 37 للموظف الحق النقابي و الحق في الإضراب في إطار التشريعات المعمول بها.

و التعريف الأبسط للإضراب يعني قيام العمال أو المواطنون العاملون وأصحاب المهن التوقف المؤقت عن العمل، شكل جماعي، كوسيلة ضغ ط، للتحقيق أهدافهم، ومطالبهم حيث تختلف الأسباب و الظروف التي تؤدي إلى اللجوء للإضراب حسب كل مؤسسة وبما أن الحق في الإضراب، يك فله الدستور فالأمر ينطبق على المؤسسة التربوية الجزائرية كذلك، التي شهدت في الآونة الأخيرة، مجموعة من الإضرابات التي قام بها عمال التربية، عبر كامل التراب الوطني، من خلال التنظيمات النقابية التي أعلنت عن إضراب وطني، وتوقف الأساتذة عن تقديم الحصص للمتمدرسين داعين وزارة التربية، لتحقيق مطالبهم المنشودة كعمال جزائريين.

ونظرا لأهمية الموضوع و خطورته، خصصت الصحافة الجزائرية الوطنية، بكل أشكالها، مساحة معتبرة فيما يخص الإضراب من خلال التشخيص لأسباب الإضراب ومظاهره ونتائجه على التلاميذ والمؤسسات التربوية والوزارة، ومن هنا تصبح معالجة الإضراب في وسائل الإعلام عامة و الصحافة المكتوبة خاصة، ضرورة ملحة لمعرفة مدى تأ ثير هذا الإضراب وفهم الجوانب المحيطة به، فهما صحيحا، لتشخيص الأسباب وراء هذه العملية.

ومن هذا المنطلق عمدنا من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مت تناولته الصحافة الوطنية المكتوبة، من خلال نموذج جريدة " الشروق اليومي" حول معالجتها للإضراب الوطني لعمال التربية و الوقوف على كيفية تناول الجريدة للإضراب ، و الهدف من هذه الدراسة محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف تناولت جريدة الشروق اليومي للإضراب الوطني لعمال التربية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 02سبتمبر 2016 -28فيفري 2017؟

التساؤلات:

1 - ما هي الأنواع الصحيفة الأكثر استعمالا في معالجة إضراب عمال التربية في الجزائر من طرف جريدة الشروق اليومي؟

2 - هل شهد موضوع إضراب عمال التربية لتغطية شاملة من طرف يومية الشروق؟

3 - هل عالجت يومية الشروق إضراب عمال التربية في الجزائر بطريقة موضوعية؟

الفرضيات:

1 - إن الأنواع التي عرفت بها المادة الإعلامية المتعلقة بموضوع إضراب عمال التربية في الجزائر متبا ينة وهذا راجع إلى طبيعة القطاع المنتمية إليه صحيفة الشروق اليومية وإلى اختلاف مصادر الخبر

2 - لقد شهد إضراب عمال التربية لتغطية شاملة من طرف يومية الشروق

3 - الخط السياسي لجريدة الشروق يؤثر بطريقة ما على معالجة موضوع الإضراب.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

حداثة الموضوع، حيث يعتبر هذا البحث من البحوث العلمية الآتية الجديدة، التي تعني بالدراسة، كمعالجة الصحافة المكتوبة لإضراب عمال التربية في الجزائر من خلال جريدة الشروق والدور الذي تلعبه هذه المعالجة في إيجاد حلول للخروج في هذه الأزمة.

السعي لإثراء المكتبة لمواضيع تناول دراسات تحليلية من طرفالصحف المكتوبة لإضراب عمال التربية، في مجال الإعلام و الاتصال.

أهداف الدراسة:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع إضراب عمال التربية في الجزائر والوقوف على الأسباب و النتائج.
- معرفة مدي اهتمام الصحافة المكتوبة الوطنية من خلال جريدة الشروق اليومي لموضوع إضراب عمال التربية.
- التعرف على أنواع الكتابات الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق في معالجتها لإضراب عمال التربية في الجزائر

الدراسات السابقة:

بعد محاولتا للإطلاع على المذكرات والكتب وحدينا أن هناك بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة المعالجة الصحفية للمواضيع الاجتماعية وتشمل فيمايلي:

الدراسة الأولى:

كانت بعنوان تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية، جريدة الشروق اليومي أنموذجا في الفترة الممتد بين 15 سبتمبر 2011 إلى غاية 30 ماي 2012، من إعداد الأستاذ سلطاني فضيلة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن علي – الشلف.

أداة الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي بإتباع أسلوب تحليل المضمون وهو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن تستخدمها الباحثون في محاولات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف محتوى الظاهرة والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، بهدف تحليل محتوي جريدة الشروق اليومي للأعداد التي تناولت العنف المدرسي للموسم الدراسي 2012 – 2011.

مجتمع الدراسة وعينة البحث:

تتمثل مجتمع الدراسة الصحافة الوطنية المكتوبة وتتمثل العينة في جريدة الشروق اليومي من خلال الأعداد التي تناولت ظاهرة العنف المدرسي، وعددها 71 نسخة.

نتائج الدراسة:

- لم تخصص جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة للإيراد ظاهرة العنف المدرسي، وهذا دليل على أن الجريدة لم تولي أهمية كبيرة بالظاهرة بل اهتمت بمواضيع أخرى.
- توضح من خلال الدراسة، أن موضوعات العنف المدرسي مقتصرة على الصفحات الناطقة ونسبة قليلة الصفحات الأولى والأخيرة: وهذا يبرر أكثر عدم اهتمام الكلي بالظاهرة.
- إن جريدة الشروق اليومي اهتمت بالظاهرة من خلال تحديد أسبابها وإطارها القانوني ، مع التركيز لأثارها على المؤسسات التربوية و على المجتمع ككل، وذلك قصد تحسين القارئ ونوعية بأهمية الموضوع ومدى خطورته على الفرد وعلى المجتمع الجزائري.

الدراسة الثانية:

كانت في طور الماستر لعنوان: المعالجة الصحيفة لظاهرة العنف المدرسي في الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي نموذجا في الفترة الممتدة ما بين 2015/09/1 – 2016/02/29 من إعداد هاشمي حسين، كلية الإنسانية و الاجتماعية جامعة سعيدة 2016/2015.

أداة الدراسة:

اعتمد كأداة تحليل المضمون من أجل التحليل الكمي و الكيفي للصفحات الاجتماعية في الصحافة اليومية الجزائرية باعتبارها تقنية البحث الوصفي الموضوعي، المنظم الكمي للمحتوى الظاهرة للاتصال.

نتائج الدراسة:

أكدت النصوص الصحيفة أن ضحية العنف المدرسي هو الأستاذ و هذا بسبب عدم صرامة وع دالة قرارات الإدارة، ومجالس الأقسام الصادرة، في حق التلميذ المتمثلة في الطرد أو التدريس، وفي كثير من الأحيان، لا تتخطى العقوبة حدود الملاحظة الشفهية والتوبيخ البسيط، هذا ما أدى ببعض التلاميذ إلى التفكير في الانتقام خارج المؤسسة إضافية لعدم وقوف الإدارة إلى جانب الأساتذة عند لجوئهم إلى العمالة.

تحديد المصطلحات والمفاهيم:

المعالجة:

تعني المعالجة المعلومات "Doumedesdatperdig[1]

المعالجة لغة:

[1]- محمد جمال الفار: المعجم الإعلامي، ط1، دار أسامة المشرف الثقافي، عمان، الأردن، 2006، ص 28

عالج الأمر أصلحه ' عالج المشكلة"[2]، عالجه علاجا ومعالجة أي زواله أو داواه[3]، و تعني اتخاذ مادة الدراسة أو البحث، أو عرضها بطريقة منهجية، كمعالجة موضوع او مشكلة، وتقديمه وعرضه[4].

الصحافة لغة:

الصحافة في اللغة مصدر مشتق من عمل الصحف كما أن الصحافة هي فن إنشاء الجرائد و المجلات وكتاباتها.

أما الصحفي فهو من يعمل في الصحف بمعنى الوراق وجورنال هي نقلا عن التسمية الفرنسية للدلالة على الصحف اليومية

اصطلاحا:

عموما يهتم التعريف الاصطلاحي للصحافة المكتوبة بإبراز الجوانب المختلفة، من حيث أنها عمل فني، وكعملية تكنولوجية إنتاجية للصحفية، وكعمل تجاري اقتصادي[5]

فالصحافة المكتوبة « Press » بمعنى صناعة وإصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء ونشر المقالات، كما أنها وسيلة تبادل الآراء، والأفكار بين الأفراد المجتمع، وهي الهيئة الحاكمة، فضلا عن أنها أهم وسائل النشر العام[6]

مفهوم الإضراب

---

[2]- العابد وآخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ص 858

[3]- الطاهر، أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط 3، دار الفكر، ج 3، ص 291.

[4]-hachette, dictionnaire de farçais, algerie, 1993, p64

[5]- علم الدين محمود، أساسات الصحافة في القرن 21، ط2، جامعة القاهرة، 2009، ص 15

[6]- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الإعلام، ط1، دار الكتب، المصرية

لغة: قال ابن المنظور أضرب عن الشيء، وأعرضه عن الذكر، وأضرب عنه أصرفه، وأضرب عنه أي أعرض ويقال ضربت فلان عن فلان، أي كف عنه، وأضرب فلان عن الأمر فهو مضرب [7]

اصطلاحا:

أن المعنى العام للإضراب كما يعرفه عبد المنعم عبد الحي، يعني التوقف الجماعي للعمل، حين حدوث تغيرات في المكافآت أو ظروف العمل، وهو مظهر تكتيكي للضغط [8]

الاجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي نظرا لامتيازه بمجموعة من الخصوصيات، وهو أن يسمح لنا بالملاحظة الظاهرة المدروسة مباشرة أي الوقوف على آليات ومكانيزمات حدوثها من ثمة تحليلها ذلك الوصف.

أدوات الدراسة:

الأداة هي الوسيلة التي بجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه، وهناك أدوات مختلفة لجمعها، وقد رأينا أن أداة تحليل المضمون هي المناسبة لتحليل الدراسة.

وهي عبارة عن شكل مطبوع يحتوي على جملة من الأسئلة حول موضوع يرتبط بأهداف الدراسة.

---

[7]- أبوب كر يوسف النعوسي، لسان العرب، مادة: صرب (ج547/1)، ص 7

[8]- الطاهر بالعبور، الإضرابات العمالة في مجتمع المصنع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 19

تعتبر استمارة تحليل المضمون من أدوات البحث الأساسية شائعة الاستعمال في العلوم الإنسانية، خاصة في علوم الإعلام و الاتصال حيث تستخدم في الحصول على المعلومات لا يملكها إلا صاحبها المؤهل قبل غيره[9]

استخدمنا منهج تحليل المضمون من أجل تحقيق أهداف الدراسة سالفا على اعتبار أن هذا المنهج، يتيح لنا البحث عن المعنى الذي يجمع النص، أو القصد ألتبليغي داخل الموضوع أو الرسالة في النص المراد تبليغها، بما تحتويه من أنواع الكتابات الصحفية ، تقارير، مقالات تحليلية متعلقة بالإضراب عمال التربية في الجزائر تحليلا كميا وكيفيا للمقالات من جريدة

[9]- أحمد بن مرسلي، مناهج البحث في علوم الإعلام و الاتصال، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 286

الفصل الأول:

مفهوم الصحافة المكتوبة

1 1 - المبحث الأول: مفهوم الصحافة المكتوبة

عموما يهتم التعريف الاصطلاحي بالصحافة المكتوبة بإبراز الجوانب المختلفة لها من حيث أنها عمل فني وكعملية تكنولوجية إنتاجية للصحيفة وكعمل اقتصادي تجاري.[10]

فالصحافة المكتوبة بمعنى PRESS هي صناعة وإصدار الصحف وبذلك باستقاء الأنباء ونشر الأخبار والمقالات بهدف إعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية، كما أنها وسيلة تبادل الآراء و الأفكار بين الآراء المجتمع وهي هيئة الحاكمة فضلا عن أنها من أهم وسائل الرأي العام[11].

وقد استعمل العرب عدة مصطلحات لوصف الصحافة المكتوبة بمختلف أنواعها، أهم هذه الأوصاف " الوقائع، الجورنال الصحيفة، الأوراق، الرسائل الإخبارية"[12].

فالصحافة إذن تعرف على أنها مطبوع دوري بصفة منتظمة وتحت عنوان ثابت وينشر الأخبار والمواضيع السياسة والثقافية والفنية الرياضية و الاقتصادي.

-أولا: تعريف الصحافة في اللغة:

الصحافة في اللغة مصدر مشتق من عمل صحف.

كما أن الصحافة هي فن إنشاء الجرائد والمجالات وكتابتها، و الصحافي هو من يعمل في الصحف بمعنى الورّاق " الجورانال" هي نقلا عن التسمية الغربية للدلالة على الصحف اليومية ثم ارتأى رشيد الدحداح إطلاق تسمية " صحيفة" إلا أن نظير الدحداح اللغوي اعتمد لقطة " جريدة" بمعنى الصحف المكتوبة.

ثانيا: تعريف الصحافة في الاصطلاح:

- على حد قول بورك الإنكليزي " الصحافة هي السلطة الرابعة"
- في معجم الرائد " الصحافة هي فن إنشاء والمجلات وكتابتها
- يعني بالمطبوعة الصحافية نوعان:/ سياسة وغير سياسة
- المطبوعة الصحفية الدورية: و التي تصدر بصورة مستمرة باسم معين وبأجزاء متتابعة مثل الجرائد اليومية كالديار.....

- المطبوعة الصحفية الموقوتة: وهي التي لا تصدر أكثر من مرة في الأسبوع كالشبكة مثلا[13].

الصحافة المكتوبة (النشأة و التطور)

---

[10] - علم الدين محمود، أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين، ط2، جامعة القاهرة، 2002، ص 15.

[11] - بدوي احمد زكي، معجم المصطلحات الإعلام، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1980، ص 124

[12] -طه أحمد الزايدي، معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، دار الفجر للطباعة والنشر، العراق، 2010، ص 151

[13] - نعيمة واكد، سيكولوجية العنف المدرسي والمشاكل السلوكية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2007، مقدمة في الإعلام، توكيج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 11.

كانت أول صحيفة عربية في الجزائر هي المبشر الرسمية التي أمر بإنشائها اللواء الفرنسي لوى فليب سنة 1874 وهي ثالثة الصحف العربية التي ظهرت إلى عالم الوجود منذ تأسيس الصحافة وقد ظلت المبشر ولا تزال الجريدة الرسمية لحكومة الجزائر حتى عصرنا هذا.

ولم تصدر بعدها أية صحيفة عربية أخرى حتى نهاية القرن التاسع عشر، إذ انشأ أدوار غاسلين وهو فرنسي مستعرب جريدة "النصيح" عام 1899 لكنها لم تستمر طويلا في الصدور كما أصدر فرنسي آخر يدعى فكتور بار وكان جريدة " الأخبار" عام 1902، وكان شأنها شأن النصيح وظل إصدار الصحف العربية وفقا على نقلا من الفرنسيين نصف المسشترقين" حتى كان عام 1907 فأصدر محمود كحول الجزائري العربي جريدة " كوكب إفريقيا" وهي أول جريدة يصدرها عربي في الجزائر، وعلى أثره أخذ الجزائريون العرب يصدرون الصحف العربية ولكن بنسبة ضئيلة بنسبة ضئيلة جدا إذا قيست ببقية الأقطار العربية في ذلك العهد إذ لم يصدر منذ ذلك عام 1907 حتى إعلان الحرب العالمة الأولى سوى خمس صحف فقط وهي: الجزائر لعمر قاسم عام 1908 والإسلام لصادق دندن 1909 وقد عاد فأصدرها مجددا عام 1912 بالاشتراك مع محمد عز الدين القلال، ثم جريدة الفاروق [14] لعمر بن قدور عام 1913، وقد كان يعتبر من اكتب الصحافيين الجزائريين في ذلك العهد ، وأخيرا é" البريد الجزائري" لمحمد عز الدين القلال.

غير أن هذه الصحف لم تستمر طويلا في الصدور بل انطفأ ذكرها عند إعلان الحرب الأولى.

وبالإجمال كانت نشأة الصحافة العربية في الجزائر ضعيفة حذا نظرا لطغيان الاستعمار الفرنسي وعدم تشجيعه اصدر الصحف العربية ما لم تكن مؤيدة لسياسته وعاملة على خدمة مصالحه الخاصة.

1-2- <u>المبحث الثاني</u>: أنواع الصحافة المكتوبة (خصائصها ووظائفها)

أنواع الصحافة المكتوبة

يمكننا أن نصنف الصحف من حيث المحتوى إلى صحافة رأي، وهي تعتمد أساسا على المقال وصحافة خبر حيث تقوم بالإضافة إلى الخبر طبعا على التعليق، و العمود، و التحقيقات القصيرة، و الصور و الرسومات الكاريكاتورية مع اعتماد مقال افتتاحي، و كذلك تصنف من حيث الزمن إلى: [15]

-جرائد الصباح و المساء:

---

[14]- أديب مروه: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة بالحياة، بيروت، ص ص 224-225

[15]- عبد الرحمان برقوق، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوج يا الحديثة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر، ط 1، 1430 ه 2012م، ص 483.

نجدها في المدن الكبرى بشكل أساسي معلومات منطقية و محلية أي تلك التي تهتم قراء المنطقة المعنية.

-الجرائد الأسبوعية:

مثل أخبار الأسبوع بالجزائر و الجرائد اليومية مثل الشروق

أما من حيث الشكل فتقسم إلى:

-صحافة مطبوعة ومنشورة:

وتظم اليوميات ، و الأسبوعيات، و تضم أيضا المجلات، و الدوريات بأنواعها

-صحافة الحائط أو الثابتة:

وتشمل صحافة المدرسة ، و الكلية ، و الجامعة، و المراكز الخاصة بالتعليمات و الإرشادات، و الأخبار بالمؤسسة، أما من حيث مدى انتشارها، و كيفية توزيعها إلى الأنواع التالية:

-الصحف الأهلية أو العامة: وهي التي توزع على نطاق واسع بمواضيع متباينة في مختلف التخصصات، ولها جمهور عريض.

-الصحف المهنية: وهي التي تصدر عبن المنظمة المهنية، و تتناول اتشغالات المؤسسة ، و عمالها

-الصحف الخاصة : وهي الصحف التي تصدر عن هيئات خاصة تعبر عن وجهة نظرها و اهتمامات أعضائها مثل الصحف العسكرية ، و الطبية.

-الصحافة نوعية: وهي التي غالبا ما توجه إلى النخبة، ومن ثم فمقروئيها ضعيفة، ولكن تأثيرها كبير لأنه يمس أصحاب القرار.

- الصحافة شعبية: وهي ذات العناوين الضخمة، و المقالات القصيرة، و الصور الجذابة ، و المواضيع المثيرة (الجريمة الجنس، الرياضة)، ومن ثم تكون مبيعاتها ضخمة بالملايين، و لكن تأثيرها ضعيف.

-صحافة متوسطة: وهي التي تعمل على تلبية رغبات الطريفين النخبة، و العامة، وأيضا يوجد الصحافة المكتوبة الوطنية و الجهوية[16]

صحافة الوطنية: ظهرت الصحافة الوطنية في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر قبل سنوات العشرينات من القرن 19 م، و كان نضالها يهدف إلى التمييز بين الشعب الجزائري عامة، والدولة الفرنسية كمستعمر، و تبني هذه الصحافة الأمير خالد، و الطيب العقبي، و الشيخ عبد الحميد بن باديس، و كانت هذه الصحافة سياسة بالدرجة الأولى خاصة تلك التي أصدرها الأمير خالد " الإقدام" سنة 1919.

وقبل الحرب العالمة الأولى كان قد أصدر صحيفة برزت اتجاهات س يإسية مخالفة لاتجاهات الأمير خالد، و تبناها الأستاذ صوالح، و ابن كاتب وزرو ق الذين أصدروا أسبوعية" المستقبل الجزائري" بالعاصمة سنة 1920، و بعد المصالحة التي جرت بين الأمير خالد ، و الأستاذ صوالح عوض جريدة المستقبل الجزائري سنة 1912 بجريدة الصبح، و بعد صدور العدد 28 غابت هذه الجريدة عن الساحة الإعلامية، ومن جهة أخرى أصدر بن ثاني صحيفة نصف شهرية تحمل اسم " التقدم" في 1931 وكانت هذه الأخيرة مزدوجة

[16]- عبد الرحمان برقوق، المرجع السابق، ص 50.

اللغة ، و متعاطفة مع الاتجاهات السياسية للأمير خالد الذي كان يدافع عن حقوق الأهالي و استمرت هذه الصحيفة في الصدور، و لكن لم تدم طويلا، و في سنة 1927 شهدت الساحة الإعلامية صدور صحيفة " الجزائر الجديدة" بالجزائر العاصمة التي دعمت الصحافة الوطنية السياسة بعد الحرب العالمية الثانية بصدوره مجلة " المساواة" لحركة أنصار البيان في 1945 لفرحات عباس، و التي كانت تطالب بالمساواة فتمت مصادرتها عقب أحداث ما 1945، و اعتقل فرحات عباس.[17]

وكان لفرحات عباس جريدة تحت اسم " الجمهورية الجزائرية" التي صدرت في 1940، و كانت من صحف الجزائرية التي طالبت باستقلال الجزائر، و في نفس السنة اختفت لتعود إلى الصدور 1848، و كانت تابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لمصالحي الحاج، و تعززت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تكتب باللغة العربية لكنها اختفت مثل مثيلاتها سنة 1949، و " المنار نصف الشهرية في 1951، و هي أيضا لم تدم طويلا حيث في سنى 1953 صدرت هي، وغيرها من اتلجرائد التي لم تعمل طويلا.[18]

وإذا كانت الجزائر قد عرفت كل هذه الصحف خلال الفترة الاستعمارية فإن احتراف مهنة الصحافة لم يبرز سوى في الصحافة الناطقة بالعربية، وز خاصة من قبل الشيخ الزاهري، و المولود الأزهري، و الطيب العقبي و ابن باديس وغيرهم.

-الصحافة الجهوية:

لا تزال الصحافة الجهوية في الجزائر في مرحلة التكوين، و لم نستوفي بعض الخصائص المميزة للصحف الجهوية كما هو الحال في الدول العربية التي تعتبر فيها هذا النوع من الصحافة أكثر ازدهارا، و استهلاكا بالجهة، أو المنطقة مقارنة بالصحف الأخرى و الموزعة بنفس الجهة.

فالقارئ لا يحس بهذه الخاصية في الصحف الجهوية، حيث ان محتوياتها تكون أقل اهمية للأحداث، من الأخبار الوطنية و الدولية، لكن أهمية الصحافة الجهوية و شهرتها تعود إلى سمة أساسية وهي إعطاء الأهمية للأخبار سواء المحلية أو الجهوية مما تؤثر على نظر القارئ وترجح الكفة لصالح الأخبار الجهوية، و كذبك الجوانب الأخرى من أخبار رياضية بالمنطقة حيث تتجاوز هذه الأخبار أكثر من صفحتين.

وهذا التوجه في المعالجة الإعلامية اعتمدته الصحف المحلية، و الجهوية في الدولة الفرنسية فسمح لها بالازدهار و ارتفاع السحب ليبلغ أحيانا حتى حجم الجرائد الوطنية، و الصحيفة الجهوية النموذجية يمكن أن تحقق نتائج جد إيجابية بالنظر إلى إتباع رغبات القارئ المستهدف ، و إطلاعه على الأحداث المتصلة بمحيطه المعيشي فهو في هذه الجهة يكون أكثر ارتباطا بالصحيفة الجهوية، يقرؤها بانتظام ولا يتحول عنها في الوقت الذي لا يقرأ الجرائد الأخرى بانتظام وقد تكون الجريدة الجهوية بمثابة جريدة العائلة، و التي

---

[17] - نفسه، ص 51.

[18]- عباسة الجيلالي، سلطة الصحافة في الجزائر (الحرية – الرقابة – التعميم)، مؤسسة الجزائر، تلمسان، ط 2، 2001، ص 83

يتداول على قرائتها جميع أفرادها العائلة، حيث تكون لهم رغبة شديدة في الإطلاع اليومي على الصحيفة الجهوية، ويكون مستعجلا في القيام بذلك في حين لا تلقى الصحف الأخرى نفس هذا الاهتمام[19] .

يمثل هذا الاهتمام بالصحافة الجهوية عاملا محفزا، وأملا للمشرفين عليها خاصة، وأنها لا تلق منافسة من الصحف الوطنية، ولكن يمكن أن يكون هذا الاهتمام مهددا بالزوال فمثل هذه الصحف يتركز نشاطها في الإحاطة بكل الأحداث الجهوية، وكذلك تقديم الخدمات العامة مثل الإعلان على برنامج الحفلات المحلية وأخبار المواليد، و الوفيات، والزفاف...الخ

1-3- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للصحافة المكتوبة.

النظرية السلطوية: أولى النظم الإعلامية التي ظهرت في القرنيين 16 و 17 في زمن الأباطرة و الملوك، حيث تنظر هذه النظرية إلى الأشخاص على أساس أنهم تابعين للدولة وكأدوات لحق الدولة الطبيعي ومادامت الصحافة المكتوبة من المجتمع فإنها تعتبر من أدوات نشر وجهة نظر الدولة وإعلام الجمهور بما هو خطأ أو صواب، وهو ما جعل الصحافة المكتوبة وسيلة من وسائل تحقيق وجهة نظر الدولة وأهدافها، لكن هذه النظرية لم تعمر طويلا في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا مرده إلى وثيقة الاستقلال التي ساهمت بقسط وافر في وضع أسس حرية التعبير وهو ما اتضح جليا من خلال الصحيفة **"فرجينيا جازيت"** التي كانت لها دور بارز في تبني شعارات الثورة بعدما ظلت لمدة طويلة تعكس السيطرة الاستعمارية الانجليزية.[20]

النظرية الليبرالية: تعتبر هذه النظرية بمثابة فلسفة سياسية اقتصادية واجتماعية تعتمد على قيم الحرية في شتى المجالات و استبعاد كل أشكال السيطرة الحكومية وتحكمها في وسائل الإعلام [21] فأثناء الحرب الأهلي 1644 وجه الفيلسوف و الشاعر الإنجليزي جون ميلتن نداء حارا يطالب فيه بحرية التعبير و صار ندائه مرجعا بحل الفلاسفة، و عصارة ما ذهب إليه هؤلاء الفلاسفة أن حرين التعبير حق طبيعي للإنسان ومن جهته قسم مونتيسكيو السلطات في الحكومة إلى ثلاث فروع وهي: السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية، وتم تصنيف الصحافة فيما بعد كسلطة رابعة[22].

إلا أن الصحافة المكتوبة في ظل هذا النظام لم تسلم من العيوب والنقائض التي قيصت بشكل أو بآخر حريتها وأصبح هدف الصحافة المكتوبة الربح المادي وهو ما دفعها إلى السقوط في فخ العشوائية وعدم التخطيط وتحكم أصحاب المال و أصحاب النفوذ السياسي.

-النظرية الشيوعية: عرفت هذه النظرية طريقها إلى التطبيق في الاتحاد السوفيتي وفي معظم الدول الاشتراكية، فمفهوم الصحافة هنا يختلف اختلافا جذريا عن المفهوم السائد في الدول العربية، حيث

---

[19]- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر في مواجهة الاختراق الصهيوني، دار الفكر العربي، ط 1، 1996، ص 75.

[20]- زهير احددن، مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص49-50

[21]- هاني رضا، زا مرعمار الرأي العام والإعلام و الدعاية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص ص 140-141

[22] -M, BALLOT, G.MARIK. HIDTOIRE DE FRANSE ET DE INITAITION Al4gistoire de la civilisations, libararie armand colin,paris, 1955, p 212

يعتبر ماركسيون حرية التعبير شكلية أكثر منها حقيقية وأداة من أدوات أصحاب الجاه و النفوذ و الجاه ولقد حدد الزعيم السوفيتي " لنين" واجبات الصحافة المكتوبة في ظل هذا النظام مركزا على الدعاية ودورها في شرح المبادئ اللينية الماركسية لإقناع الجماهير وجذبهم نحو الماركسية[23]

-النظرية التوازن الاجتماعي: لقد جعل النظام الإعلام القائم على الحرية الفردية من الصحافة المكتوبة تقوم بعلمها باسم الحرية و تركها قابلة للعرض و الطلب [24] وقد بدأ جنوحها نتيجة جنوح استخدامها بسبب غلبة الطابع الاقتصادي عليها فظهرت اتجاهات تنادي بضرورة العودة إلى نظرية السلطة قتم عقد نظرية لجنة الإعلام سنة 1947 برئاسة **هوتش** وظهرت نظيرة المسؤولية الاجتماعية وظهر مفهوم جديد للحرية على أنها حق وواجب ومسؤولية في آن واحد بمعنى التوازن بين الحرية الفردية و بين الوجيه و المراقبة من قبل الحكومة ونظرية المسؤولية الاجتماعية[25] فلسفة تعتمد التوافقية بين النظرية الليبرالية و السلطوية خاصة بعد النقاد زيادة اعتماد الصحافة المكتوبة على الإشهار وتلتزم الصحافة المكتوبة في ظل هذا النظام بالرقابة الذاتية، كما تلتزم أخلاقيا بالرسالة السامية التي تؤديها ورغم احتوائها على الكثير من الايجابيات إلا أنها لم تخلو من السلبيات كصعوبة التوازن أحيانا بين الحرية الفردية و بين حرية الحكومة في المراقبة أي صعوبة التوازن بين المصلحة الفردية و المصلحة العامة[26]

1-4- <u>المبحث الرابع:</u> الصحافة المكتوبة الجزائرية (في فترة الاستعمار، و بعد الاستقلال) الصحافة الجزائرية في فترة الاستعمار.

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي حمل معه على غرار ما فعل نابليون في مصر مطبعة وهيئة تحرير تمكنه من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه وفاتحا بذلك عهد الصحافة الإحتلالية فاصدر جريدة بريد الجزائر أو سيدي فرج L'Estafette d' alger في الجزائر، بعد توقف هذه الجريدة عمدت السلطات الفرنسية إلى إصدار أخرى على شكل منشورات معلقات حتى مطلع 1983 بادرت بإصدار أسبوعية' المرشد الجزائري' بلغة عربية ودارجة ركيكة وفي نطاق ضيق لا يتجاوز مقاطعة الجزائر العاصمة، عملت خاصة على تشويش الرأي العام الجزائري في فترة المقاومة الوطنية الأولى، دعمتها عام 1839 جريدة " الأخبار الغير الحكومية" التي عمرت حتى نهاية القرن ولكن نظرا لفشل هذه الأخيرة في تحقيق أغراضها الاحتوائية واقتناع السلطات الفرنسية بالأهمية اللغة العربية في توجيه الرأي العام الجزائري عمدت إلى إصدار الصحافة باللغة العربية أيضا وعلى رأسها جريدة المبشر [27] 1947، وعندما صدر قانون حرية الصحافة بفرنسا سنة 1881 وطبق في الجزائر وبدأ يظهر تحرك خفيف للصحافة الجزاء\ري مع ميلاد جريدة ' المنتخب' في قسنطينية سنة 1882م تحت تأثير بعص الفرنسيين الأحرار ولكن سرعان ما اختفت وخيم جمود رهيب على هذا

---

[23]- زهير أحددن، المرجع السابق، ص 60.
[24]- هاني رضا، زامر عمار، نفس المرجع، ص ص 140-141
[25]- نعيمة واكد، مقدمة في الإعلام، توكيج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 195
[26]- همام طلعت، مائة سؤال على الصحافة، ط2، دار الفرقان، الأردن، 1988، ص26
[27]- فضيلة دليوا، لاتصال مفاهيمه نظرياته ووسائل، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 103.

النشاط ومرت خمسة وعشرون سنة ولم تقم إلا محاولات فاشلة من طرف بعض الجزائريين لإصدار صحيفة أو أخرى وكانت حرية التعبير حبرا على ورق بالنسبة الجزائريين [28]، ظل أمر الصحافة إلى أن اندلعت الثورة التحريرية عام 1945م وأصدرت قيادتها جريدة " المجاهد" عام 1956م وغيرها من الجرائد التي كانت تدافع عن القضية الجزائرية.

الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال:

تعتبر سنة 1962 الشمعة الأولى للجمهورية الجزائرية المستقبل بعد كفاح طويل ضد الاستعمار فإذا أردنا دراسة خصائص الصحافة المكتوبة خلال الفترة 1962-2012 فأنه يجب تحليل الصحافة كظاهرة اجتماعية وسياسة في المجتمع الجزائري الحديث ولكي يكون العرض واضحا تقسم هذه الفترة إلى خمسة مراحل.

التبعية الإعلامية الفرنسية المرحلة الأولى: 1962م – 1982:

بدأت هذه المرحلة مع الاستقلال، امتازت بوجود الصحافة الفرنسية التي مازلت تصدر في الجزائر تطبيقا لاتفاقية أيفيان خاصة اليوميات منها مستغلة بذلك غياب تجربة وطنية جزائرية في الصحافة اليومية، وفيها تم إصدار صحف يومية جريدة كجريدة "الشعب" وعرفت الجزائر بعد الاستقلال إصلاحات للموروث الفرنسي الذي خلفه الاستعمار لكن ليس على المستويات حيث أن الإعلام الجزائري بقى يطبق قانون الإعلام الفرنسي الذي كان سائدا في فترة الاحتلال حتى سنة 1982.

المرحلة الثانية: 1982 – 1988 الحادية الحزبية وطغيان الولاء:

ترمز سنة 1982 إلى إصدار أول قانون إعلام في الجزائر تحت نظام الحزب الواحد الذي كان يوجه الصحافة ويسيرها على طريقته تحت طائلة خدمة مصلحة الشعب وكانت الممارسة الإعلامية تتم على نطاق ضيق جدا لا يسمح للصحفي بالنقد أو إعطاء أرائه مهما كانت أو اتهام السلطة بل إبراز وإعلان كل ما يخدم مصالح السلطة بالدرجة الأولى وهنا نرى أن نظرية السلطة في الإعلام كانت قائمة بكل معاييرها ويمكن أن نرى مشهد الصحفيين المؤسف آنذاك حين كانوا مجرد أبواق للنظام إلى غاية 1988 أين عرفت الجزائر منعرجا آخر[29].

المرحلة الثالثة: 1988 – 1999 تنفس مؤقت في حرية التعبير وما واجهها في العشرية السوداء

إن الأوضاع التي عرفتها الجزائر سنة 1988 وخروج المعارضات السياسية للنظام أدت إلى تكريس التعددية الحزبية وما أتبعها من تعددية إعلامية التي كرست بقانون الإعلام الثاني في الجزائر سنة 1990م بمرسوم تنفيذي رقم 90/07 هذا الأخير تولد عنه الانفتاح البشري بشكل كبير فأصبح إضافة إلى الصحف العمومية الصحف المستقلة و الصحف الحزبية وتذكر بعض المراجع أن عدد عناوين الصحف سنة 1990 وصل إلى 100 عنوان.

---

[28]- زهير احدادن، مرجع السابق، ص 50.

[29]- زهير احددن، المرجع السابق، ص 51.

لكن الحظ لم يحالف كثيرا الصحافة نظرا للأوضاع التي شهدتها لجزائر في العشرية السوداء فاغتيال محمد بوضياف الذي أدى إلى إعلان حالة الطوارئ ورفع الجماعات الإسلامية للسلاح جعل من الصحافة المكتوبة الجزائرية تنزل إلى الهاوية وما نتج عن ذلك الوضع هو هروب الكفاءات الصحفية إلى الخارج وعمليات القتل[30].

المرحلة الرابعة: 1999 – 2004: موافق السلطة ضد الصحافة:

عرف الحكم الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في البداية ولادة عناوين صحف جديدة لكن مع رادع جديد كبل أيضا حرية التعبير والرأي ذلك بسجن عدد كبير من الصحفيين الذين كانوا ينتقدون السلطة ومستوى هذا الانتقاد إن كان موضوعي أو غير ذلك صار محل نقاش الأوساط الصحفية التي تضاربت في الآراء ووصل حدة سجن الصحفيين حقيقة في فترة الانتخابات التي نال فيها الرئيس كرسي الرئاسة في العهدة الثانية كما علقت الكثير من الصحف جراء معارضة أصحابها لنظام السلطة ويمكن أن نميز هده الفترة بأنها عرفت أسلوب الترغيب و الترهيب في الممارسة الإعلامية أو الصحفية بشكل خاص.

المرحلة الخامسة: 2004 – إلى يومنا هذا: التغيير القادم

ورغم ما عانته الصحافة إلا أنها ظلت تتناهض من أجل كسب حريات أكبر وأوسع وتمثل هذا في زيادة عدد عناوين الصحف الذي يتصاعد، و بالمقارنة مع الدول المجاورة فإن الصحافة الجزائرية تتمتع بقسط معتبر في جانب الحرية لكن في الصحافة المكتوبة فقط ليبقى مجال السمعي بصري مرهونا و محتكرا من قبل السلطة إلى غاية اليوم، ومع هبوب رياح التغيير في العالم العربي رجعت السلطة بعض قراراتها في مجال الإعلام والصحافة حين نهضت جهات صحفية بدعوى ضرورة التغيير لكسب مزيد من الحرية و التعبير وكانت الخطوة الأولى رفع التحريم عن جنحة الصحافة في المادة 144 مكرر[31] من قانون العقوبات التي كانت تعاقب أية البشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية يتم بواسطتها الإساءة إلى رئيس الجمهورية، و مازلنا نترقب المزيد من الإصلاحات في هذا المجال.

---

[30]- نفسه، ص 51.

[31]- زهير احددن، المرجع السابق، ص 51.

الفصل الثاني:

الإضراب

تمهيد:

يعتبر الإضراب حق من الحقوق الدستورية التي يتمتع به ا العامل والموظف على حد سواء ، إلا أن هذا الحق اعتبر من أكثر المفاهيم تعقيدا، وغموضا، وإثارة للجدل، خاصة فيما تتعلق بنطاق ممارسته في القطاع العام، و القطاع الخاص، مما جعل منه مجالا لاختلاف الفقهاء، ورجال القضاء، شأن إعطاء أو إيجاد تعريف جامع مانع له، كما عرف الإضراب من حيث شكله أنماطا مختلفة تتوخي كلها التأثير، و الضغط على المستخدم، و السلطة العامة لحملها على الوضوح للمطالب المهنية.

المبحث الاول:

تعريف الإضراب:

إن مختلف التعاريف التي تناولت حق الإضراب نظريا و قضائيا قد بينت صعوبة تعريف، أو وضع تعريف جامع مانع لمفهومه مع أنه من الأهم معرفة إذا كنا أمام أعمال تأديبية، أي أن العامل قد خالف التزاماته، أو أنه قام بإضراب.

ويعد الإضراب عنصرا من عناصر الحريات العامة الأساسية، فأصبح بذلك وسيلة للعامل، للدفاع عن مصالح المهنية[32]

ولهذا نجد معظم الدساتير العربية منها، أو الغربية تضمنت حق الإضراب كأم الحقوق الأساسية للفرد.

بداية يجب أن نعرف ما المقصود بالإضراب لغة، فقد عرف على أنه الكف و الإعراض، فيقال أضرب عن الشيء أي كففت وأعرضت.

وبالرجوع إلى استخدام كلمة الإضراب، نجدها نفوذ للممارسة العمالية ببلريس، أين كان العمال يجتمعون في سكان ، سمي ساحة الإضراب (Grève) بغية طلب العمل، ولقد كانت هذه الساحة مكان التنفيذ عقوبة الإعدام.

أما المعنى الفقهي للإضراب، فيكن تعريفه بأنه:" اتفاق عدد من العمال أو الموظفين على الامتناع عن العمل الواجب عليهم بمقتضى القوانين و اللوائح، أو عقد العمل، مع التمسك بمزايا الوظيفة العامة[33]

وهناك من يعرفه على أنه " امتناع الموظفين أو المستخدمين العمومين عن عملهم مع تمسكهم لوظائفهم، و يلجأ الموظفون عادة لهذا الأسلوب، إظهارا لسخطهم عن عملهم من أعمال الحكومة أو إرغامها على التراجع عن موقفها، أو استجابة لمطالبهم[34]

---

[32]- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، 385.
[33]- إبراهيم زكي أخنوع، شرح قانون العمل الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، 1978، ص 297.
[34]- طلال عامر المختار، مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن، دار اقرأ، بيروت، 1982، ص 92.

وعرف كذلك على أنه" توقف ومتفق عليه عن العمل من جانب عمال أحد المؤسسات، بقصد تحسين أجر أو ظروف العمل[35]

وهناك من يعرف الإضراب موضحا أنه لا فرق بين الإضراب في القطاع العام وفي القطاع الخاص، حيث على أنه:" التوقف الجماعي عن العمل، غايته تحسين شروط العمل، وأما لمساندة حركة اجتماعية وحتى سياسية[36]

إلا أن هناك من تميز في تعر يفه للإضراب بين القطاع العام، و القطاع الخاص، فعرف على أنه تجربة أتبلت القوة، يخوضها أجراء ضد أرباب عملهم لي يوزوا قضيتهم، ومطالبهم، غير أن إضراب الموظفين سعي لشلل الخدمة العامة، وتحريك الرأي العام، و عليه فإضراب موظفين وعمال المرافق العامة هو تجربة لإثبات قوة يخ وضها جزء من المجتمع في مواجهة المجتمع ككل، فإذا إضراب مثلا رجال الشرطة و المعلمون، وموظفو المؤسسات القضائية عن العمل، فليست الدولة هي التي تتضرر مصالحها كأرباب العمل، وإنما المجتمع هو الذي كرم من الخدمات العامة الضرورية، ومن ذمة فإضراب العامل أو الموظف العام، هو تمرد على النظام والسلطة، وإلى جانب أن الإضراب يشل مصلحة من مصالح الخدمة العامة، فهو سعي إلى تحريك الرأي العام، و بالتالي فهو يجبر – الإضراب- الدولة على تلقى ضغوط الرأي العام الذي تعتبر مسؤولة أمامه عن تشغيل الدوائر و الإدارات ذات المنفعة العامة.

وهكذا يعد الإضراب وسيلة فعالة كلما كان قادرا على التأثير و الإضراب بدائرة خدمة عامة، تتعلق بها مصالح الجمهور فالرأي العام يتأثر بإضراب المعلمين مثلا، لأنه ذو علاقة، بكل فرد من أفراد المجتمع مثله مثل إضراب مصالح الكهرباء، و النقل، مما يمثل الخدمات اليومية الضرورية[37].

---

[35]- لوران يلان، الوظيفة العامة، ترجمة، أنطوان عبده، ط1، المكتبة العلمية، بيروت، 1973- ص ص 161-162.

[36]- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري – دراسة مقارنة – الجزء الثاني، دار الفكر العربي القاهرة، 1979، ص 532

[37]- إبراهيم زكي اخنوخ، المرجع السابق، ص 39.

كما توجد إلى جانب هذه التعاريف الفقهية عدة تعارف صادرة من اجتهادات قضائية، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:" وسيلة من وسائل الدفاع عن مصالح العمال"

وعلى أنه توقف أرادي عن العمل من أجل تدعيم مطالب مهنية مقررة مسبق في النظم و الاتفاقيات الجماعية، لم يوف بها المستخدم أو صاحب العمل.

ومن خلال ما سبق ذكره من التعريف نصل إلى أن الإضراب بهذا المعنى هو كل توقف عن العمل بصفة مؤقتة عن تأدية المهام و الالتزامات الوظيفية، بهدف التزام أو أخبار صاحب العمل أو السلطات العمومية على الاستجابة لمتطلبات والمصالح المشتركة للمضربين[38]

التطور التاريخي لفكرة الإضراب:

إن الإضراب هو ظاهرة عالمية في عالم الشغل فهو نتيجة نضالات عمالية قادها العمال و النقابيون منذ بروز الحركة العمالية، في تنظيم عالم الشغل، فتاريخيا عرف الإضراب تطورات حسب الأعقاب الزمنية التي مرت بها البشرية، فقد أغير في أول الأم ر كجنحة ، ثم كخطأ، حتى تم الاعتراف به كحق دستوري ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، فحق الإضراب أصبح من الحقوق السامية التي لم يعترف بها إلا بعد نضال طويل للعمال غير مختلف المراحل والأزمنة التاريخية فالاضطهاد الذي عرفته البشرية في مختلف المراحل والأزمنة التاريخية وبالأخص السائدة في الحضارات الشرقية و الفرنسية القديمة، التي وجدت في الإضراب طريقا من طرق الاحتجاج و التمرد، ففي بداية كل ح ضارة من هذه الحضارات، كانت طلبات العمال، وظهرت نتيجة لذلك البوادر الأ ولى للإضراب وهذا يرجع للفوارق الاجتماعية الناتجة عن حكم وسيطرة القوي، و نتيجة لتفاوت الطبقات الذي يعود لضعف المنخول هذت الأم يؤدي بالضرورة إلى التدهور المعيشي و الاجتماعي للعامل[39]

ولقد أكد المؤرخون على أن الاضطرابات الاجتماعية كانت ما تحدث كثيرا في عصور انحطاطا الحضارات الغربية و الشرقية القديمة، نتيج ة للتدهور الذي تعرفه الأوضاع الاجتماعية و يعتقد أن أول إضراب عرفته البشرية تعود إلى عهد، رم سيس الثالث، حيث قام العمال ب الإضراب حين تشيدهم لقبر فرعون، وذلك من أجل تسديد أجورهم، و لتحسين ظروف العمل و يرى الفقهاء أن هذا الإضراب الذي لجأ إليه العمال، لم يكن ليقع لولا الطابع النبيل، و المقدس للمهمة المسندة إليهم و المتمثلة في تشييد قبر فرعون،

[38]- سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 532.
[39]- عبد السلام ذيب، قانون اتلعمل الجزائري و التحولات الاقتصادية، دار القصبة و النشر، الجزائر، 2003، ص 365.

أما عن الرقيق – العبيد فبسبب مركزهم، أو وضعهم القانون الذي جعل منهم مجرد أشياء لم يسمح لهم بمثل هذه المبادرات و الاحتجاجات[40]

أما عن الحضارة البابلية، فقد عرفت مثل هذه الحركات خاطئة في مهنة النحت، التي كانت سائدة آنذاك، حين قام النحاتين بالتوقف عن العمل سبب عدم تقاضي أجورهم، وعن الحضارة اليونانية فلم تعرف مثل هذه الاحتياجات و الاضطرابات العمالية، أما الحضارة الرومانية فقد اضطرت إلى إصدار و وضع قوانين لقمع الإضراب.

وقد عرفت فرنسا خلال النظام الملكي، فوضى عارمة أهمل فيها الكثير من المشاكل الاجتماعية ال تي كان العامل يعاني منها، حيث كان يطالب منه – العامل – بذل أقصى مجهودات من أجل مسايرة السياسة الاقتصادية للمستخدم، مما أدى في بعض الأحيان إلى ظهور التمرد، الذي كان يزعزع الطبقات الاجتماعية الأمر الذي كان تؤثر على النظام العام، و يعيق الطبقة الحاكمة و لقد عبر على هذه الحركة آنذاك بأنها تمرد عنيف يقوم به الجمهور العمال نتيجة إلى إقلاق حالة الاستقرار العام الداخلي، و إلى الاعتداء على الحكومة.[41]

وردا على هذا التمرد الذي قام به العمال، أصدر ملك فرنسا سنشال (SENECHAL) خلال القرن الثالث عشر لائحة أو كما سميت بنظام يحتوي على البنود و النقاط التالية:

- منع العمال من ترك العمل بصفة فردية أو جماعية تحت عقوبته الأداء6 إلى السيد (صاحب العمل) مبلغ المال الطابع وقيمة أيام العمل الضائعة
- منع على أرباب العمل تسريح العامل عند نهاية العمل
- لأرباب العمل الحرية في وضع أو استخلاف عامل بأخر في حالة توقفه لأي سبب من الأسباب كالمرض مثلا.
- طلب زيادة الأجور.
  - رأى العمال أن بعض هذه البنود فيها تقييد كحريتهم في العمل خاصة فيما يتعلق بالعمل عشية أو ليلة الأعياد.

[40]- نفسه، ص 366.
[41]- عبد السلام ديب، المرجع السابق، ص 366

- ونتيجة لهذه الأسباب قام العمال بشن إضراب، دام عدة شهور استجاب بعدها الملك، بإصدار قرار موافقته لبعض الطلبات ورفض بعضها الآخر..
- ومن خلال القرن الخامس عشر بالضبط ما بين سنة 1539 – 1572م، قام عمال الطبقة الكائنة بمدينتي ليون و باريس بالعديد من الاحتياجات العمالية و الإضرابات الكبرى، و مثالها ما حدث في المطبعة التي أدخلها عمال الألمان إلى مدينة ليون و التي تعهد فيها عمال المطبعة، على ترك العمل، كلما تضرر أحدهم من تصرفات المستخدم، و الملاحظ في هذا الأمر أن هؤلاء العمال يملكون الأسلحة، وكلما اشتكي أحد منهم اجتمعوا و انقطعوا عن العمل، وكل محاولة لعرقلة احتجاجاتهم و تظاهراتهم يهدد بالسلاح، وقد يعتمدون في بعض الأحيان على الهجوم على الأسياد وحراس الملوك الذين يحاولون اجتهاد حركاتهم.[42]

وفيما يخص النصوص المتضمنة لمنع وعزيمة الإضراب، فكان أول نص قرار فيلاغكوتي الذي وقفه فرنسوا الأول عام 1539، و الذي كان مؤداه حيث الأسياد في مجال العمل، وكل من يعمل تحت رعايتهم أن يتجنبوا التجمع أي كان نوعه، و مهما كان هدفه أو سببه أو تكوين علاقة جماعية داخل إطار العمل لأهداف مهنية.

وقد عرفت فرنسا أول الاضطرابات بفعل دخولها الثورة الصناعية وذلك قبل ثورة 1789 بالرغم من منع التكتلات و التج معات المهنية، ومنذ هذا التاريخ ثم القيام بالعديد من الإضرابات في جميع قطاعات النشاط، وذلك بالرغم من القمع الذي كان سيلط على العمال المضربين، وكثيرا ما كانت هذا الاضطرابات تقام للاحتجاج، أما عن حجم ساعات العمل، أو تكاثر الثورة الفرنسية تفاقمت الأوضاع الاجتماعية، بفعل دخول فرنسا في العهد الليبرالي المتوحش و الاستغلال المفرط مع تدني ظروف العمل[43]

وبناءا على ذلك كان المنع الكلي و الحقيقي للإضراب الذي لم يكن إلا عندما منع تكوين تجمعات من أجل الدفاع عن المصالح المهنية، وهذا ما تم تأكيده في قانون (CHAPELIER) الصادر في 15 جوان 1791 والذي منع كل تجمع مهني، وكل عمل نقابي في فرنسا.

وقد عرض هذه الأخيرة خلال هذا العهد بالضبط في نوفمبر 1831، إذ قام العمال الأقمشة بإضراب بسبب رفض بعض أصحاب العمل تطبيق تسعيرة اتفاقية، غير أن هذا الإضراب وجه بقمع عنيف تأكيدا لمنع الاتفاق الجماعي، تطبيقا لقانون منع التج معات و التكتلات المهنية.[44]

وقانون العقوبات الفرنسي لسنة 1810 قد أكدد وشدد على هذا المنع، حيث ميز بين التجمعات و الاحتجاجات التي يقوم بها المستخدمين والتي يقوم بها العمال، وذلك بتطبيق عقوبات تختلف حسب نسبة وطريقة التطبيق، حيث إذا قام المستخدم بهذا الجرم يعاقب عليه بغرامة مالية من 100 إلى 3000

---

[42]- عبد السلام ذيب، المرجع السابق، ص 366.
[43]- نفسه، ص 368
[44]- نفسه، ص 369

فرنك فرنسي، و بالحبس يصل إلى شهر، أما عن جرم العامل، فيعاقب بثلاث أشهر حبس، إذا كان العامل قد نظم إلى التجميع ومن شهرين إلى خمس سنوات إذا قام بإضراب غير أن هذه الاحتجاجات و التمرد العمالي لم يتوقف رغم القمع الذي عرفته الطبقة الشغيلة بمناسبة التجمع الذى قامت سنة 1936 إلى ما قبل بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939 سبب في إنهاء علاقات العمل بالنسبة للعمال المضربين ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية اشتدت حركة الإضراب في هذه الفترة، غير أن الجبهة الاشتراكية في الحكم لم تقمع هذه الإضرابات، ولم تتابعها جز ائيا كما كان يسمح لها القانون بذلك، بل النقابات هي التي طالبت بإحداث التحكيم الإجباري قبل اللجوء إلى الإضراب، وأثناء الحرب العالمية الثانية، حلت النقابات، غير أن هذا لم يمنع حدوث الكثيرة من الإضرابات كانت ممزوجة بالطابع السياسي[45]

وبعد صراع طويل للعمال ثم الاعتراف بحث الإضراب وذلك في عام 1946، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وعن ظهور الإضراب في الجزائر، فالبوادر الأولى له ترجع للعهد الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجزائر جزءا من التراب الفرنسي، ولقد كانت لظهور الإضراب في الجزائر ارتباطا وثيقا لجهود الحركات النقابية، إلا أنه ولكون المجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي الرعوي كانت نسبة العمال المنتميين للنقابة ضئيل جدا، إذا لم نقل كان منعدما إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا محسوسا خاصة في الحركة الاحتجاجية، التي عرفتها فرنسا خلال القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين.

ولقد دام هذا المنع إلى سنة 1848 بصدور قانون 27 فيفري من نفس العام، حيث اعترف هذا القانون للعمال بحق التجمع فيما بينهم لاستغلال نتائج عملهم ولكن هذا القانون لم يدم طويلا.

وبصدور قانون 27 فيفري 1849 تم إلغاء ما جاء به القانون المذكور أعلاه، فقد قضي على منع التجمع سواء المتعلق بالمستخدمين أو العمال، فقد قصد واضعي القانون من المساواة بين المستخدمين و العمال أما القانون.

وبتاريخ 31 مارس 1868، سمح بتنظيم بعض الشروط المحددة للتجمعات العمالية، إلا أن الاعتراف الحقيقي لحق التجمع لم يكن إلا بتاريخ 21 مارس 1884، أي بعد 16 عام، وتم بذلك إلغاء العقوبات المقررة على العمال المضربين، وتحريم أي ضغط على العمال في التحول في إضراب عن طريق القوة والعنف.[46]

إلا أن الاعتراف الضمني بحق الإضراب، لم يغير بهذا الشكل في ظل الجمهورية الثالثة حيث كانت الإضرابات عام 1936، حيث وصل عدد العمال الجزائريين المنتجين إلى النقابة الفرنسية إلى (120.000) عامل من الفرنسين و الجزائريين ولعل الأسباب تعود إلى هذا الارتفاع، هو ما شهدته الساحة الدولية و

---

[45]- سليمان أحميه، المرجع السابق، ص 142.

[46]- سليمان أحمدية، آليات دستورية منازعات العمل و الضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 142

الإقليمية من تغيير في طريقة تأسيس الحركة النقابية ولقد أبينا في هذا المجال إلى أن نشير إلى إضراب عام 1936، الذي حدث في كل من وهران و الجزائر العاصمة.

أولا: حركة إضراب 1936 في وهران:

عرفت الجزائر خلال شهري جوان وجويلية لعام 1936[47]، أعنف إضراب لم تعرفه من قبل، ولقد كان، مدعم من طرف النقابة الفرنسية ونتيجة لما عرفته الجزائر آنذاك، من الارتفاع لغلاء المعيشة الذي أثر في زيادة نسبة البطالة، هذا الأمر أدي إلى انشغال العمال الذين كانوا يرون يوما بعد اليوم انخفاض قدرتهم الشرائية، ولذا كانت أولي مطالبهم، هي رفع قيمة الأجور الممنوحة لهم، وإذا كانت هذه المطالب متواضعة في الشكل إلا أنها عنيفة في الموضوع، وهذا ما جعل ردود فعل أصحاب المصانع، تصف بالحقد و غلقها،و بعد انتهاء مدة الإضراب عاد العمال إلى أماكن عملهم و تنكر أصحاب المصانع للتعهدات التي التزموا بها.[48]

حركة إضراب 1936 في الجزائر:

لم تبقي الجزائر بعيدة عن حركة الإضراب العنيفة التي كانت تقع في فرسنا، حيث أثرت الأزمة الاقتصادية على العمال وانخفضت الأجور بسرعة مما أضعف القوة الشرائية للعمال خلال الشهور الأولي من سنة 1936[49]

ولقد أثرت كذلك حركات الإضراب التي عرفتها فرنسا على الساحة الجزائرية، رغم محاولة القائمين، يسير النقابة أنذلك على إخفاء وعدم إعلان عن تلك الاحتجاجات و الإضرابات، و لقد أدت الوضعية المزرية التي كان يعيشها العامل الجزائري إلى ظهور الإضرابات وانتشارها خاصة في العاصمة، وكان ذلك بتاريخ 08 جوان 1936 لمؤسسة البناء بخروبة، حيث قررت الإدارة في اليوم الثاني للإضراب على رفع أجور العمال هذا الإضراب أدي إلى التشجيع بالقيام بإضراب أخرى فلم تتوقف هذه الاحتجاجات إلى هذا الحد، بل زاد إلى انتشارها خاصة بين 10 و 20 من شهر جوان من نفس العام، حيث وصل عدد العمال المضربين آنذاك إلى خمسة عشر ألف عاملا..

وتشير إلى أن ما عرفته هذه الإضرابات من عنف أدي إلى تدخل رجال شرطة وإطلاق النار على العمال المضربين، وذلك عند احتلالهم للمؤسسة الإفريقية للخشب بحس ين دای حيث قتل 3 عمال جزائريين ورغم ما خلفه الإضراب من خسائر، إلا أنه من خلال مادت، استفاد العمال المتواجدين بالجزائر من

---

[47]- الصوفي فؤاد، بحث دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1979، ص 475

[48]- جان لوي يلان، بحث دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1979، ص 537.

[49]- نفسه، ص 537

نفس الامتيازات التي تحصل عليها العمال بفرنسا، فأحسن شيء تحصل عليه العامل هو غلق، روح التضامن.

ونريد أن ننوه في هذا المجال عن حكم الإضراب في الشريعة الإسلامية، فمصطلح أو كلمة الإضراب لم ترد لا في القرآن الكريم، و لا في السنة، فالإضراب بمعنى ترك العمل مؤقتا لإظهار الاحتجاج على أمر، من الأمور ليس في حد ذاته محرّما، ما لم يكن منطويا على شيء حرام لأن الأصل في الأشياء الإباحة مالم يقض نص بغير ذلك، غير أنه يمكن أن يكون الإضراب محرّما، أو غير مشروع في حالة مخالفته، لشرط من شروط العقد والاتفاق المبرم بين العامل و المستخدم" العقد شريعة المتعاقدين" ويكون محرما كذلك إذا نتج عنه، تعريض أرواح الناس، أو مصالحهم الأساسية للخطر" لا ضرر و لأضرار"

ونتيجة لما يترتب عن الإضراب من أضرار بمصالح الناس وتعطيل ولو نسبي، سير المرافق العامة، فاللجوء أو يوشك يكون مشروعا، إذا استند على سبب كظلم وقع أو يوشك أن يقع على المضرب، فمن حق هذا الأخير أن يدفع الظلم على نفسه، أو أن بطالب برفعه عنه، و بين مدى استيائه منه[50]

وقد أجاز الله سبحانه وتعالى للمظلوم أن يجهر بالسورة فقال جل شأنه " لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعا عليما" [51] وقال أيضا (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل[52]

أما ما جاء في السنة الشريفة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أتى إلى النبي فقال:" إن لي جار يؤذيني" فقال له" أخرج متاعك فصنعه على الطريق" فأخذ الرجل متاعه فطرحه على الطريق كل من مر به قال " جاري يؤذيني" فيقول اللهم اللعنة، اللهم خزه فقال الرجل:" ارجع إلى منزلك، و الله لا أؤذيك أبدا"

المبحث الثاني: أشكال الإضراب

كل حركة تقوم بها العمال تفترض تنظيما محكما حتى لا تتحول إلى عصيان، وعدم انصياع لأوامر المستخدم أو صاحب العمل، ولذلك يقوم العمال بتنسيق عملهم، للتوصل إلى تحقيق مطالبهم، و قد تختلف كيفية التوقف عن العمل، فقد تكون بصفة جماعية، أو فئوية أو قطاعية، وفيما يلي سنرى الأشكال المختلفة للإضراب.

أولا: الإضراب التقليدي (العادي):

هو الشكل الأكثر انتشارا، و يتم انقطاع المضربين عن العمل في نفس الوقت، تاركين بذلك مواقع العمل، أو الامتناع عن الالتحاق بها بطريقة محكمة ومنظمة، و مدروسة مسبقا من حيث الكيفية والمدة، بحيث نأخذ النقابات فيه جميع الاحتياطات اللازمة لبلوغ الهدف المقصود به فتراعي الظروف الاقتصادية العامة، و الوضعية الاقتصادية للقطاع وأهمية مخزون الإنتاج بالنسبة للطلب، و القدرات المالية للعمل كتاريخ الوفاء بالأجور و التعويضات العائلية، كما تلتزم النقابة بضمان استمرارية خدمة الوطن، و تشكيل

---

[50]- ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 425

[51]- الآية الكريمة رقم 148 من سورة النساء

[52]- الآية الكريمة رقم 41 من سورة الشورى

هيئة الطوارئ و اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حلول عمال القطاع الخاص، محل العمال المضربين بالقطاع العام[53]، حفظا على مناصبهم من جهة وتدعيما للحركة الاحتجاجية من جهة أخرى.

ثانيا: الإضراب الدائري (الغلق):

هذا النوع من الإضراب يتطلب انسجاما وتخطيطا محكما، حيث يتم فيه تحديد لتدرج مختلف وحدات الإنتاج في المرفق من جهة، وتحديد توقيف مضبوط للإضرابات المبرمجة، ويتم هذا الإضراب بصفة فئوية متتابعة، بمعنى تمتع فئة من العمال عن العمل مدة معينة ومحددة، لتليها فئة أخرى، بعد استعادة الفئة الأولي لنشاطها، و بمعنى آخر، فهذا الإضراب لا يوقف تماما عمل القطاع، هذا الأمر جعل الإضراب الدائري ممنوعا في القطاع العام، ففي فرنسا وبصدور قانون 31 جويلية 1963 والمتعلق بتنظيم الإضراب في القطاع العام، أين لا يسمح باللجوء إليه، و في حالة القيام به يكون هناك عقاب تأديبي قد يصل إلى الطرد من العمل، و في القطاع الخاص يبقى هذا الإضراب قانوني لعدم وجود نص يقضي بغير ذلك[54]

فالإضراب الدائري يتم دون شل حركات النشاط والمرد ودية في المؤسسة، وهو في نفس الوقت تمهيدا لتهيئة العمال للانقطاع التام عن العمل، وهو أكثر ضررا من الانقطاع الجماعي عن العمل، ونشير هنا إلى أن هناك نوعين من الإضراب الدائري فالأول يتمثل في الإضراب الأفقي الذي يمارسه عمال من صنف مهني معين، حيث ينعكس سلبا على عمال الصنف الآخر التابع للأول، أما النوع الثاني الإضراب العمودي، الذي يجد العمل في مصلحة او قطاع محدد في الموقف، دون أن يمس القطاعات الأخرى [55]، ويهدف هذا الإضراب أساسا إلى أحداث اختلال في تنظيم الإنتاج.

ثالثا: الإضراب القصير والمتكرر:

هذا الإضراب عبارة عن توقفات عديدة ومتكررة مع البقاء في أماكن العمل، يتخللها انقطاع تام عن العمل في بعض الأحيان يتمتع فيه العمال عن الالتحاق بمراكز عملهم أو يتأخرون عن ذلك في أوقات منتظمة، ليستأنفوا العمل بعد ذلك[56]

وعن مشروعية الإضراب، فهناك من يعتبره غير قانوني وتعسفي وبالتالي لا يعتبرونه شكلا من أشكال الإضراب لكن في السنوات الأخيرة أصبحت هذه الإضرابات قانونية إلا في حالة القيام بالتخريب، وهذا ما استقر عليه القضاء في فرنسا وكمثال أو ليفرا(OLIVEIRA) المؤرخ في 11 جوان 1981 بالوقف عن العمل لمدة ساعتين، وهذا بطريقة مفككة خلال ربع (4/1) ساعة بطريقة متتالية، وقد سن القضاء، أن هذا الإضراب القصير والمتكرر قد أساء وإلى عملية الإنتاج لأن العمل الذي يقوم له هؤلاء العمال، يتطلب الاستمرار في عملية الإنتاج، وبالتالي أدي إلى الخصم من أجور العمال المشاركين في الإضراب، فهذا النوع

---

[53]- علي عوض حسن، الوجيز في شرح قانون العمل، المكتبةالقانونية، لدار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 632

[54]- لوران ڤيلان، المرجع السابق، ص 168.

[55]- راشد واضح، منازعات العمل الفردية والجماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 121.

[56]- علي عوض حسن، المرجع السابق، ص 632

من الإضراب يتم باحتلال العامل المضرب مكان عمله، بينما يتمتع العامل الغير المضرب عن ذلك لهذا يحتاج هذا النوع من الإضراب إلى أحكام ودة يكونان مدروسين مسبقا فيما يتعلق بفترات الانقطاع ومداه ومدته وأهدافه

رابعا: الإضراب البطيء:

لهذا الإضراب العديد من التسميات فيسمى بإضراب الإنتاج أو المر دودية ، ويعرف كذلك بالإضراب المستتر أو الجزئي، يتميز هذا النوع من الإضراب في التخفيض و التقليل من وتيرة الإنتاج، و يستمر فيه العمال بممارسة نشاطهم دون أن يبقوا كليا عنه، ويتم ذلك وفق مخطط موضوع مسبقا لتخفيض الإنتاج حيث يأخذ فيه كل عامل صفة المضرب من اللحظة التي يبدأ فيها إبطاء الإنتاج و التقليل من فعاليته، ومن ثمة يصعب تكييف هذا التصرف بالإضراب، ذلك أن العمل يبقى مستمرا [57]

ولتجنب الإضرار التي قد تنجم عن هذا النوع من الإضراب، غالبا ما تبرم اتفاقيات بين الإدارة المستخدمة و العمال، تحدد بمقتضاها نسبة معنية لتخفيض المردود والإنتاجية لا يمكن تجاوزها غير أن هذا النوع من الإضراب يعد حاليا أكثر ندرة ، لأنه يبدوا أقل فعالية لتحقيق المطالب العمالية.

خامسا: إضراب الحماس أو الاندفاع:

يطلق عليه كذلك بإضراب المبالغة بالنشاط، هذا النوع من الإضراب عكس الأنواع الأخرى التي سيق ذكرها، و التي تقوم إما على التوقف عن العمل وإما على التخفيض في وتيرة الإنتاج، فإن إضراب المبالغة من مزيدا وتصعيدا في الإنتاج عن طريق المراعاة الدقيقة بجميع الإجراءات الإدارية التي يتمسك بها العمال المضربون مما يؤثر سلبا على المتعاملين مع المصالح العمومية، ويؤثر على العلاقة بينهم، مما جعل المبالغة في هذا النشاط، تقلل من ممارسته لأن تطبيقه حرفيا في الأنظمة الإدارية يكاد يكون مستحيلا، بسبب الازدحام المتزايد في المصالح العمومية و ينجم عن هذا الإضراب تأخيرا في سير المرفق العام [58]

وإلى جانب هذا الإضرابات توجد أشكال أخرى من الإضراب فعلى سبيل المثال يوجد الإضراب عن الساعات الإضافية، و الذي يهدف من خلال الاحتجاج ضد حجم الساعات الإضافية، أو ضد كيفي ة تعويضها أو هناك الإضراب التضامني، حين يضرب العمال ضد قرار صادر عن صاحب العمل، كأن يتضمن القرار مثلا فصل عامل عن منصب عمله بدون وجه حق، ويوجد كذلك الإضراب المفاجئ الذي يقوم به العمال بدون أن يشعروا به الإدارة أو صاحب العمل ، وهذا النوع من الإضراب نجده كثيرا الاستخدام في القطاع الخاص، وهذا خلافا لما جاء به في القطاع العام، حيث يجعل الإشعار المسبق ضروري.

---

[57]- علي عوض حسن، المرجع السابق، ص 632.

[58]- نفسه، ص 634.

وهناك كذلك الإضراب الإداري الذي يقضي في عدم إتمام الإجراءات الإدارية خلال الحركة الاحتجاجية ، مع بقاء النشاط الأساسي للمضربين مستمر[59].

المبحث الثالث: العوامل السسيولوجية لظهور الإضرابات العمالية في الجزائر:

إن الإضرابات العمالية لم توجد من العدم بل هناك العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية، و الاجتماعية ، التي ساهمت في ظهورها، ونموها ودون التقليل من دور العوامل الأخرى، سوف نحاول أن نركز على أهم العوامل الس سيولوجية، التي لها ارتباط وثيق بخلق، ظاهرة الإضراب ومن أهم هذا العوامل:

1-كبير حجم اليد العاملة:

لقد ورثت الجزائر المستقلة العديد من المشاكل الاجتماعية، منها البطالة التي كانت منتشرة بين فئات عريضة من المجتمع، والت خفيف من حدتها باشرت الدولة الحديثة استثمارات كبيرة بفرض تحقيق التنمية، و استيع اب الأيدي العاملة المتزايد، وقد بلغ عددهم سنة 1963 حوالي 110.000 عاملا[60]، وأما التحدي الذي كان يواجه الدولة المستقلة، و المتمثل في تلبية حاجيات مواطنها، وهي إحدى المبادئ الأساسية التي كانت تهدف إليها الثورة، وتوفير الحياة الكريمة للمواطن التي لا تتحقق، إلا بخلق مناصب تسمح لطالبي الشغل بالعمل، وقد زادت من حجم الاستثمارات وركزت على القطاع الصناعي، لقدرته على استيع اب عدد كبير في اليد العاملة وقد تحقق لها ذلك، حيث بلغ عددهم سنة 1969 أكثر من 240.000 عاملا،/ وتج اوز 360000 عامل سنة 1973 ووصل إلى 697000 عامل سنة 1977 وتجاوز 1.150.000 عاملا سنة 1983 وهذا يعني أن هناك حوالي مليون عامل قد التحق بالطبقة العاملة خلال هذه الفترة [61]، وهي مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الصناعية وحدها زيادة على ذلك، فقد وفر القطاع بين الزراعي و ألخدماتي عددا لأبأس به من الوظائف، بلغ 1.608.000 عاملا سنة 1978[62]، هذا التز ايد الملحوظ في اليد العاملة، زاد في حجم الطبعة العاملة وقوتها التفاو ضية وقد قابل هذه الزيادة، في حدّ ة الإضرابلت العمالية، رغم كونها ممنوعة في الناحية القانونية في تلك المرحلة، وممنوع ت داولها إعلاميا، وكان الهدف من وراء ذلك محاولة حصرها داخل مكان العمل و عزلها مما يسهل القضاء عليها، وذلك نتيجة توجه وطبيعة النظام السياسي في تلك المرحلة.

بعد التحولات السياسية وما صاحبها من تحولات اقتصادية بعد أكتوبر 1988 وما أنجر عنها من إصلاحات اقتصادية تحت تسميات متعددة، منها إعادة الهيكلة، الخوصصة، و الإصلاح الاقتصادي....وغيرها، مما أدى إلى غلق بعض المؤسسات الاقتصادية خصوصا الصناعية، و تسريح العمال فقد تراجع حجم اليد

---

[59]- رشيد واضح، المرجع السابق، ص 123.

[60]-Saidchikhi, la classe ornrieraujoudhui en algérie, 1982, p63

[61]- عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، المعهد الوطني للعلن الجزائر، ط 1، 2001، ص ص 37.38

[62]- بالعبور طاهر، الإضرابات العمالية في المجتمع المصنع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 119

العاملة في هذه القطاعات، على عكس المؤسسات الإدارية و التربوية و الخدماتية، وهذا ما يعتبر عدد الإضرابات في هذه القطاعات مقارنة مع القطاع السياسي.

2-ظهور التنظيمات النقابية:

يعتبر الاتحاد للعمال الجزائريين (U.G.T.A) أول تنظيم نقابي يظهر في الجزائر وكان ذلك سنة 1956، بقرار من حزب جبهة التحرير، وفور ظهور التحق به عدد كبير من العمال الجزائريين فبعد شهر ضم 100 ألف عامل[63]، وفي هذه المرحلة ركز الاتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل الدبلوماسي، من خلال العمل على كسب تأييد التنظيمات النقابية الدولية، لصالح الثورةالتحريري ة وذلك إلى غاية الاستقلال سنة 1962، بعد هذا التاريخ، عرف البناء الوظيفي للنقابة تغييرات تتناسب مع تغيير أوضاع وظروف المجتمع الجزائري، ويمكن أن نميز مرحلتين أساسيتين للتنظيمات النقابية في الجزائر وهما:

المرحلة الأولى® 1962 – 1988):

في هذه المرحلة عملت الدولة كل ما بوسعها للسيطرة على النقابة بحجة المهام الوطنية، المستعجلة، و الضخمة الناتجة عن حزب التحرير كبناء الاقتصاد الوطني والتكفل بالمشاكل الاجتماعية الحظيرة، التي ورثتها البلاد كالأيتام والأرامل و الشهداء وأبناء الشهداء ومعطوبي الحرب و اللاجئين.... حيث استقلت الدولة – الحزب – قوتها، و هيم نتها السياسية للإضعاف الأصوات المنادية باستقلالية العمل النقابي، وذلك في المؤتمر الأول للإتحاد سنة 1963، حيث اهتم الرئيس الجزائري في خطابه الذي ألقاه على المؤتمرين بعض القيادات و الأفكار بالعمالية، التي تهدف إلى إيجاد مجموعات عمالية مدللة على حساب الأغلبية[64].

إن التوجه الاقتصادي الذي اتبعه الجزائر بعد الاستقلال، فرض عليها خلق نقابة تعبوية مهمتها الأساسية، تعبئة العمال من أجل إنجاح المشروع الاشتراكي، وذلك من خلال تكوين العمال تكوينا سياسيا و نقابيا، وهذا كان مقصودا من الدولة حتى تحتفظ لنفسها بالمهام الأساسي، و الإستراتيجية[65]، دون اشتراك فعلى ممثلي العمال ، في اتخاذ القرارات الحاسمة، وبذلك وجد العمال أنفسهم وممثليهم، لا يفرقون بين الخطاب النقابي و السياسي، إذ كلاهما يتسم بالثورية و الاشتراكية، و تبني مصالح العمال و الفلاحين، ونجم عن ذلك أن كانت العلاقة بين النقابة وممثلي الإدارة من جهة، و الدولة في جهة أخرى علاقة تكاملية، حيث أصبحت النقابة لا تمارس تأثيرا على الدولة[66]

المرحلة الثانية: (1988 – 2011):

---

[63]- علي غربي، العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع، دراسة سسيولوجية للعلاقة بين الصراع الصناعي و التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الشرق الجزائري، جامعة القاهرة، 1989، ص 145.

[64]- نفسه، ص 119.

[65]- عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 88.

[66]- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1994، ص 236.

إن تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمع الجزائري بوجه عام، أدت إلى انفجار عنيف في أكتوبر 1988، والذي أصبح تعتبر كنقطة تحول على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني، و تضاربت التحاليل والتفسيرات حول أسباب هذه الأحداث، فهناك م ن أرجعها إلى أزمنة النظام السياسي، وصراع الأجنحة و المؤسسات حول ممارسة القوة، وهناك من حاول بالحركة العمالية، على اعتبار أن بدايات أحداث أكتوبر كانت عبارة عن إضرابات عمالية منظمة ثم أخراجها إلى شارع بطريقة سليمة، وهي من صنع القاعدة العمالية، و الفروع النقابية تحريا للمركزية النقابية،و الطيب ب الخصر رئيسها آنذاك، غير أن تلك الإضرابات انقلبت وحدث ما حدث.

وكانت أسبابها اقتصادية اجتماعية في الأجور، وظروف العمل و العلاوات، بالإضافة إلى الأسباب السياسة المتمثلة في الممارسة الغير شرعية للقوة داخل العمل، وصعوبة ممارسة الحق النقابي و السلوك السيئ غير المقبول للمدراء و المسيرين اتحاد العمال و التبذير و استعمال الوسائل الخاصة للمؤسسات بالمصنع، ورفض ممثلي العمال الحقيقيين، و استبدالهم بممثلين آخرين، لا يعارضون قرارا الإدارة.

لقد كان من نتائج أكتوبر الغضب دستور 23 فيفري 1989، الذي ناد بالتعددية السياسية و النقابية، وهذا ما سمح لهذه الأخيرة بالابتعاد الجزئي عن الدولة والحزب، وأعلن ذلك خلال المؤتمر الثامن للإتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1996.

غير أن ذلك لم يصنع القيادة النقابيين من الانتماء السياسي، حيث احتفظوا بعضويتهم داخل حزب جبهة التحرير الوطني.

إن الاستقلال الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن الدولة – نظريا – نتج عنه محاولة تغيير أدواره التقليدية، من خلال إصغاء نوع من الديمقراطية، هرم السلطة النقابية التي ماز لت تحتكر القوة و النفوذ، نتيجة تشبثها بنفس المم ارسات القديمة المستمدة من قيم وممارسات النظام السياسي، و النقابي، الأحادي القديم المبني على رفض الاختلاف[67]

إن صدور القرار رقم 40-14 المؤرخ في 02 جويلية 1990 الخاص بالحق في ممارسة العمل النقابي، سمح بنشاء تنظيمات نقابية قطاعية مثل نقابة الأساتذة والأطباء، ونقابة الجمارك [68] ونقابة الخاصة بعمال التربية، ونقابة الطيارين ونقابة الموظفين وغيرها من التنظيمات النقابية، حتى أصبح كل سلك من أسلاك الموظفين على اختلاف، يمتلك تنظيما نقابيا خاص به، يناضل و يدعوا للإضراب دون حاجته للتنسيق مع التنظيمات النقابية الأخرى.

تدني المستوى المعيشي للطبقة الشغيلة:

[67]- عبد اللطيف بن أشهور، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 471.

[68]- سعيد مرسي بدر، مدخل في عمل الاجتماع الصناعي دار المعرفة، الجامعية، مصر، 2000، ص 287.

إن الإصلاحات الاقتصادية، التي باشرتها الجزائر في نهاية الثمانيات و اتجاهات الوجهة الليبرالية، أثرت شكل مباشر، على فئات عريضة من الطبقة الش غيلة الجزائرية، وقد أفرزت تلك الإصلاحات أثار سلبية من فئات عريضة من أفراد المجتمع، منها تدني المستوى المعيشي، نتيجة توحش لأسعار السلع و الخدمات في السوق مما أحدث خللا كثيرا أصبحت معه " المعيشة لا تطاق" حسب تعبير العمال، وهذا نتيجة الفجوة الكبيرة التي خلقتها تلك التحولات الاقتصادية بين الأسعار والأجور وأصبحت الأجور التي يتقاضاها العمال غير كافية فانتشر الفقر بين العمال و الأجراء و أصبحت مظاهره جلية في المدن و الشوارع[69]

وهذا ما كان حافزا لقيام العمال بالإضراب و الطالبة لتحسين أوضاعهم إن قيام العمال بالإضرابات المطالبة بتحسين مستواهم المعيشي وهم لا يطالبون بتحقيق العدالة الاجتماعية، لأنهم يؤمنون بأنها بعيدة كل البعد عن التحقيق في ظل سلطة تابعة لرأسمالية الدولة، وفي ظل سيطرة فئة اجتماعية على وسائل افتتاح، ومركزه الرأسمال والأرباح الدولية في يد فئة قليلة، بل إن أغلب الإضرابات العمالية، كانت تطالب بضرورة إيجاد مناسب حتمي وطبيعي بين تطور الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات هذا الكفاح و النضال اليومي، تقوم به فئات عمالية على اختلاف مستوياتها المهنية و الثقافية، انطلاقا من العمال البسيط إلى الطبيب مختص، الذي يتطلب تكوينه في الجامعة 12 سنة وهي أعلى مدة تكوين في الجامعة الجزائرية.

<u>المبحث الرابع</u>:النتائج المترتبة عن ممارسة حق الإضراب في التشريع الجزائري:

سار القانون الجزائري على مسار القانون الفرنسي، حيث نصت المادة 32 من الفقرة الثانية من قانون رقم 20-09 المؤرخ في 2 فيفري 1990 على أنه: لا يقطع الإضراب الذي يشرع فيه حسب هذه الشروط علاقة العامل"

و يقصد بالشروط في نص هذه المادة شروط ممارسة الإضراب، أي أن هذا الأخير لآي كون مشروعا، إلا أغذا استوفى الشروط القانونية لممارسته والتي سبق و التطرق إليها (من استنفاد جميع وسائل التسوية موافقة جماعية العمال- انتهاء أجل الإشعار المسبق ضمان أمن وسلامة أماكن وسائل العمل.

كما نصت المادة 27 من فقرتها الأولى من الأمر رقم 75-31 الصادر في 29 أفريل 1975 والمتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص على مبدأ غنها علاقة بسبب الإضراب وإنما تجميدها فقط كما أقرت في فقرتها على عدم شرعية أي تصرف مضاد لمصلحة العمال قد يصدر من المستخدم انتقاما منهم بسبب ممارستهم لحقهم في الإضراب باستثناء حالة ارتكابهم لأخطاء جسمية أثناء الإضراب [70]

---

[69]- نفسه، ص 287.

[70]- موسى لحرش، الإضراب العمالي في القطاع العمومي، خلفياته وأبعاده رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1992-1993- ص 76

ولقد نصت المادة 30 من قانون رقم 90-02 المذكور أعلاه في الفقرة الثالثة على أن: الإضراب يوقف أثار علاقة العمل طوال مدة التوقف الجماعي ما عدني في اتفق عليه طرفا النزاع بواسطة اتفاقيات وعقود يوقعانها

ومن خلال نص المادة سبق لنا أن القانون ترك لطرفي النزاع مجالات يتفقا فيه لإبقاء الآثار القانونية ساريج وبواسطة اتفاقيات الجماعية و العقود، وهذا قد يكون سلبي أو إيجابي بالنسبة للموظف أو العامل، وذلك كأن يتفق الطرفان على بالنسبة للموظف أو العامل، وذلك كأن يتفق الطرفان على سريان الأجرة فهذا شيء إيجابي، أما الجانب السلبي إذا اتفق طرفا النزاع على قطع الأجرة أو قطع العلاقة التعاقدية مثلا

و يعتقد أن هذا الأمر يعد شعورا أو فراغ تشريعي لأن المشرع لم يحدد الآثار القانونية المترتبة على الموظف أثناء الإضراب مثلما فعل المشرع الفرنسي، ومن ثمة فلا نرى حماية للموظف والعامل في هذا المجال وعن استخلاف موظفي وعمال المرافق العامة للمضربين، فقد منع القانون من الإدارة أو المستخدم عن توظيف أي موظف أو استخدام أي عامل آخر مكان الموظفين أو العمال المضربين وذلك ما نصت عليه المادة 33 من القانون رقم 90-02 السالف الذكر، إلا أن هناك اس ثناء على هذا الأثر وهي في حالة التسخير الذي تأمر به السلطات الإدارية، أو في حالة رفض بعض، رجب 1405 الموافق لـ 23 مارس 1985، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات و الإدارات العمومية، و التي قضت على أن العقوبات التي يمكن أن يعاق بها الموظف تبعا لخطورة الخطاء المرتكبة في ثلاث درجات:

العقوبات من الدرجة الأولى:

وهي ذات درجة دنيا في الجسامة وهي مادية وأدبية، وهي في الحقيقة تحذير أكثر منها عقوبة، حتى لإبعاد الخطأ، أو يرتكب خطأ أكبر منه ، و تنقسم إلى الإنذار الشفوي (وهو وسيلة في يد الإدارة لتحذير الموظف ذو السلوك المعيب، و تذكيره بالنظام الذي عليه الالتزام به، الإنذار الكتابي (في حالة ارتكاب خطأ آخر أو تكرار نفس الخطأ يكون الإنذار الكتابي، التوبيخ (بعد إصداره من السلطة المختصة بوضع ضمن الملف الوظيفي للموظف العمومي ، حتى يكون دليلا على إهماله وإخلاله بواجباته.

الإيقاف عن العمل من يوم إلى ثلاثة أيام (وهذه عقوبة مادية ولست أدبية لأن الموظف لا ينال مرتبه عن الأيام التي أوقف فيها عن العمل

العقوبات من الدرجة الثانية:

وهي عقوبات أشد من سابقتها وهي النقل الإجباري (أي نقل الموظف إلى مك ان وظيفي آخر، مما يؤدي بمساس بسمعته لكل من المكانيين القديم و الجديد، التنزيل يمكن أن يصل إلى ثلاث درجات من التنزيل، التسريح مع الإشعار المسبق[71] العمال القيامبالقدر الأدنى من الخدمة، والتي سبق التطرق إليهما.

[71]- موسى لحرش، المرجع السابق، ص 76

أما عن تسليط العقوبة على الموظف أو العامل مارس حقه في الإضراب [72]، فلقد نص القانون رقم 90-02 في المادة 33 من الفقرة الثانية منه، على عدم تسليط أي عقوبة اتجاههم إذا مارسوا، أو شاركوا في إضراب قد تستوفي جميع الشروط القانونية المذكورة .

ولقد نص القانون سالف الذكر كذلك على الأفعال التي تعد بمثابة إركاب لأخطاء جسمية، يعاقب عليها القانون، ذلك ما قضت به المادة 33 مكررا ومن بين هذا الأفعال عرقلة حرية العمل ويلئون ذلك إما بمنع المستخدم، أو ممثليه من الالتحاق بمكان العمل، وإما باحتلال أماكن العمل من طرف المضربين وهناك أخطاء من شأنها أن تكون ح اسمة، إذا نص عليها المستخدم في النظام الداخلي للمؤسسة أو الإدارة وتقدير مدى مشروعية الإضراب، من عدمه في حالة قيام هذه الأخطاء لا يكون إلا أما القاضي، الذي سيفصل في النزاع المطروح أمامه.

أما عن تطبيق الإجراءات أو العقوبات التأديبية المنصوص عليها في النظام الداخلي، فللمستخدم الحرية التامة في تحرير الخطأ ال جسيم، وتطبيق العقوبة التأديبية المناسبة له، والي قد تصل لحد الفصل عن العمل.

نشير في هذا المجال إلى العقوبات تأديبية التي أخذ بها المشرع الجزائري في نص المادة 124 من المرسوم رقم 85-59 الصادر في 01 والتعويضات (يفقد الموظف المخط ئمقتضاها صفة الموظف العمومي، غير أن لا يفقد الحق في المعاش، فتحسب السنوات التي كان يعمل بها في معاشه بعد التقاعد، التسريح دون إشعار مسبق ومن غير التعويضات (هذه العقوبة تحرم الموظف من حقوقه في المعاش، وبمجرد توقيعها يعتبر الموظف كأنه لم يتولى وظيفته في الإدارة التي عزل منها.

وعن السلطة المختصة بالتأديب في التشريع الجزائري فقد أعطي الأولوية في ذلك للسلطة التي لها صلاحية التعيين، شأنه شأن المشرع الفرنسي، وهذا ما أقرته المادة 123 من المرسوم رقم 58-59 المذكور أعلاه[73]

غير أن المشرع الجزائري وخلافا عن المشرع الفرنسي، اتجه إلى تقييد السلطة في بعض العقوبات، ففي حالة العقوبات من الدرجة الأولى و الثانية، يتم تأديب الموظف حالة الموظف العام من طرف السلطة المختصة بالتعيين، إذ يتم وضع العقوبة مع قرار مبين للأسباب دون استشارة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء (لجنة الموظفين)، وهذا ما أقرته المادة 125 و 126 من المرسوم رقم 85-59 المذكور سالف.

أما في حالة العقوبات من الدرجة الثانية، فيتم اتخاذ العقوبة بعد استشارة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء وموافقتها، وهذ هالأخيرة تصدر إلزاميا، وهذا ما أقرته المادة 127 من المرسوم المذكور أعلاه، وفي هذا المجال نلاحظ خروج المشرع الجزائري على المشرع الفرنسي، الذي لا يلزم السلطة الرئاسية في أي حال من الأحوال بتطبيق الم قترحات التي تصدرها اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء ألا أن المشرع

---

[72]- نفسه، ص 76

[73] المادة 54 من المرسوم 133/66 المؤرخ في جوان 1966

الجزائري في العقوبات من الدرجة الثالثة يلزم الإدارة و السلطة الرئاسة بالموافقة على العقوبات التي أقرتها اللجنة المتساوية الأعضاء، وإلا عدا إجراء غير قانوني وبالتالي بطلان العقوبات.

إلا أننا نشير بأن التوقيف في إحدى الحالات، التي سنذكرها لايعد عقوب ة تأديبية، و المتمثلة في حسامه الخطأ الذي يؤدي إلى التسريح، ووجود متابعة قضائية لا سمح له بالبقاء في الوظيفة ، و في الحالة الأخيرة التي يكون بقاؤه في الوظيفة يمثل خطرا عليه و على المرفق.

ومن خلال ما سبق نستنتجأن هناك تقييد لحرية ممارسة الإضراب كما نرى عدم حماية الموظف، أو العامل في حالة المطالبة بحقوقه كرفع الأجور أو تحسين ظروف العمل[74]

صورة عامة لإضرابات عمال التربية 2016:

تباينت الاستجابة لنداء الإضراب الذي دعا إليه تكتل النقابات المستقلة لمختلف القطاعات التابعة للوظيف العمومي في 2016/10/17 للمطالبة بالإبقاء على التقاعد المسبق ودون شرط سن.

يعني قطاع التربية الوطنية، شلت أغلب المؤسسات التربوية بالجزائر العاصمة، و يتم متابعة الدراسة على غراها قانوني الإدريسي و عيسات نذير، ساحة أول ماي.

كما تمت الاستجابة الإضراب على مستوى بعض المؤسسات التربوية ببلدية حسين داي، على غرار مؤسسة الكاهنة في حين أغلقت أبواب ثانوية لبكين و ثانوية الثعال بة، بينما تمت الدراسة بأغلب المؤسسات التربوية بحي لاكونكورد (بئر مراد رايس).[75]

نسب الاستجابة بولايات جنوب البلاد:

أمافي جنوب البلاد فقد عرفت اليوم إلا سنتين الحركة الاحتجاجية التي دعت إليها التنظيمات النقابية (17 و 18 أكتوبر) من أجل تحقيق عدة مطالب.

وعلى مستوى ولاية ورقلة فقد استجاب لهذا الإضراب عديد الأساتذة بعض المؤسسات التعليمية، على غرار متوسطة جابر بن حيان شمال مدينة ورقلة) التي بلغ فيها عدد المضربين خلال الساعات الأولى 12 تربويا مضربا من بين 23 تربوي.

وسجل بالمقابل حضور أساتذة آخرين قرر ضمان مهامهم التعليمية شكل عادي، حيث لم يتم تسجيل أية حالة إضراب سواء من طرف الطاقم التربوي أو الإداري، خلال الصباح على غرار متوسطة فر حات عبور (حي عبور) و ثانوية الأمير عبد القادر، وفق ما أشارت إليه مديرية التربية.

وبولاية الأغواط فقد سجلت نسبة استج ابة المتفاوتة للتربويين و الإداريين، عبر المؤسسات التربوية بأطوارها الثلاثة بـ 95% في الطور الثانوي و 60% بكل من الطورين المتوسط و الابتدائي.

كما نظم بالمناسبة العمال المضربون المنتمون لست تكتلات نقابية استجابت لهذا الإضراب، وفقة احتجاجية، مقابل مقر لجنة الخدمات الاجتماعية لعمال التربية.

---

[74]- موسى لحرش، المرجع السابق، ص 76

[75]- www.yadio algerie.dz 21 :30.19-05.2017

أما بولاية تمنراست فلم ستجب كل النقابات للمشاركة في هذهالحركة الاحتجاجية، حيث سجل إضراب 135 أستاذ تربوي، و عامل إداري واحد من بين إجمال منت سبي القطاع، نسبته 4.90% في جميع الأطوار التعليمية، حسبما أوضحت مديرية التربية.

وقدرت بالمقابل عديد النقابات المشاركة في هذا الإضراب، على غرار النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني والمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية نسبة الاستجابة ما بين 60 و 80 بالمائة وفق ما أكده ممثلوها.

يذكر ان 17 تنظيما دعا مؤخرا إلى تنظيم حركة احتجاجية رمي 17 و 18 أكتوبر 2016 للمطالبة بإلغاء مشروع القانون الجديد المتعلق بالتقاعد النسبي، ودون شطر السن.

وتشكيل التلئلى من نقابات التربية و الصحة ، و بعض القطاعات الاقتصادية[76]

بن غبريط غير معترضة:

وفي هذا شأن دعت وزيرة التربية الوطنية " بن غبريط" لدى نزولها ضيفة على القناة الأولى ، نقابات القطاع إلى التحلي بروح المسؤولية، و الحفاظ على تمدرس التلاميذ لاسيما، وأن موضوع الحركة الاحتجاجية، التي دعا إليها تكتل النقابات المستقلة، لا يتعلق بالمسائل البيداغوجية، و لا يعني وزارتها وحدها، ولكن الحكومة ككل مؤك دة بأن الوزارة ليست ضد هذا المطلب، وأبواب الحوار مفتوحة ل لئلى الشركاء الاجتماعيين[77]

[76] - www.yadio algerie.dz 21 :30.19-05.2017
[77]- www.yadio algerie.dz 21 :30.19-05.2017

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

عالجنا في الفصول السابقة علما ما يتعلق بالجانب المنهجي، والجانب النظري للموضوع، بدءا بتحديد المشكلة وطرح إشكالاتها وصولا إلى الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بإضراب عمال التربية في الجزائر وعلاقته بوسائل الإعلامية في شكلها المطبوع، وقمنا غي هذا العمل بالجمع بين الفصول السابقة من خلال دراسة ميدانية، باستعمال تحليل المضمون، وذلك من خلال دراسة معالجة الصحفية إضراب عمال التربية الجريدة الشروق اليومي، من خلال الفترة الممتدة من 2016/09/26 إلى 2017/02/28، وتفريغ نتائجها على شكل جداول، ثم تفسير نتائجها، بغية الوصول إلى الإجابة على التساؤلات الدراسة

بطاقة فنية عن جريدة الشروق:

جريدة "الشروق اليومي "جريدة يومية وطنية مستقلة شاملة تصدر عن مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ظهر سنة 2000 وكان أول عدد لها 11/02/ 2000 تكونت من مهنيين قدماء كانت لهم الخبرة والممارسة من قبل.

اشتغل فيها فيما بعد 13 صحفيا . وبعد أشهر قليلة من صدورها صارت تحتل المرتبة الثانية في الجزائر بسحب تجاوز آنذاك 300 ألف نسخة وفي عام 2005 كانت انطلاقة جديدة للشروق اليومي عن طريق تجديد الطاقم الصحفي والإداري بالكامل . هذه الإستراتيجية أثمرت نتائجها حيث مع عام 2007 صارت تحتل المرتبة الأولى وطنيا و مغربيا في تطور مستمر إلى أن تجاوزت مليون نسخة يوميا و هو رقم غير مسبوق على المستوى الوطني وفي مرحلة الحرب الإعلامية مع مصر أي ما بعد المباراة الأولى قبل 14 نوفمبر بلغت 2 مليون نسخة.

تحتوي الجريدة على 24 صفحة، وهي تعتمد في إخراجها على الصفحات الداخلية، المزج بين البناء الرأسي والأفقي، ولكل صفحة عنوانها، ومكتوب بخطط واضح يقرأ بسهولة، وهناك من ثلاث إلى أربع أعمدة في الجريدة

كما نجد العناصر التيبوغرافية ثابتة في هذه الجريدة وهي اسم الجريدة، التاريخ، العدد، وعنوان الصفحة، إضافة إلى بعض الصور الموزعة في الصفحات الداخلية منها الشروق توزع عبر كل التراب الوطني، و لديها مراسلون عبر كل الولايات، وحتى خارج الوطن وتصدر الجريدة عن دار الاستقلال، ويقع مقر الجريدة في شارع 2 فريد ويوش القبة - الجزائر

وللجريدة موقع على شبكة الإنترنت هو www.echoroukonline.com

ليعد الموقع الأول مغربيا وثالثا عربيا من حيث التصفح ومن حيث كونه مصدر لمختلف الأخبار ووسائل الإعلام الدولية.

وبريد إلكتروني وضعته الجريدة لتسهيل مهمة الاتصال بها هو :

infos@echoroukonline.com

منهج الدراسة:

المنهج في القاموس (العربي + الفرنسي) وهو قاموس عام لغوي وعلمي يعني طريقة أو أسلوب أو نظام، أما في القاموس (الإنجليزي + عربي) تعني الطريقة عموما الدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية تعتمد على جملة من المناهج العلمية، و يتعين على كل باحث أن يوضح المنهج الذي اعتمد عليه، وفي الغالب طبيعة الظاهرة هي التي نفترض على الباحث، نوع المنهج الذي توظيفه للوصول إلى النتائج

ويعرف هادي نعمان الهيتى المنهج *أنه كجمل القواعد و العمليات العقلية التي يتبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بالظواهر المختلفة*[78]

وعليه فإن طبيعة هذه الدراسة تعرض علينا المنهج الوصفي لتسليط الضوء، على مختلف جوانب الإشكالية، ويقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعيه العلاقة بين متغيراتها وما إلى ذلك[79]

تعريف تحليل المضمون:

إن تحليل الموضوع كغيره من المفاهيم الاجتماعية، لم يحسم بتعريف محددة بدقة إلى الاتفاق التام، في ظل المشكلات حدود تطبيقاته وإجراءاته بالرغم من التطور والتوسع، الذي شهده في استخدام الأساليب و التقنيات على المستوى الدولي، وفيما يلي بعض التعريفات[80] نذكر منها:

كابلان: تحليل المحتوى وهو المعنى الإحصائي للأحاديث و الخطب السياسة

أما بنزلي: فيري أن تحليل المحتوى، هو أحد أطوار تجهيز المعلومات الدوليةو مظاهر الصراعات بينما تهدف دراسات أخرى إلى دراسة بعض القضايا والظواهر، في الدول الحديثة مثل الديمقراطية، الحقوق،

---

[78]- مصطفى زايد، قاموس البحث العلمي، (انجليزي – عربي) الإسكندرية، دار النهضة، 1999، ص 104

[79]- عمار بوحوش ومحمد محمود الفنيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 1، ديوان المطبوعات المجتمعية، الجزائر، 2005، ص 138

[80]- إحسان محمد حسن، مناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 162.

حيث تتحول فيه المحتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك بتطبيق الموضوعي و النسقي، لقواعد التصنيف الفئوي[81]

ويري بيرليون: 1971-1952 على أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهرة أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعا، منتظما، كميا.

كما عرفه على أنه أسلوب البحث، الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح للمادة الاتصال، ووصفها وصفا موضوعيا ومنهجيا وكميا بالأرقام

أما لازويل: فيري أن تحليل الموضوع يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي، كما يقال عن موضوع معين في وقت معين.

إن اختلاف هذه التعريف في تحديد مفهوم تحليل المضمون، عكس في حقيقة الأمر اختلاف الأساليب، و إجراءات والأهداف التي يتوخاهاالباحث، فبعض البحوث تكتفي بتحليل مضمون وسائل الإعلام، لدراسة وتحليل المادة الإعلامية أو لتحليل المادة الإعلامية، و لتحليل المضمون بعض المجالات التي نتناولها[82]

<u>وحدة تحليل المضمون:</u>

هي وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعدو القياس، ويعطي وجودها أو غيابها أو تكرارها دلالات تفيد الباحث، في تفسير النتائج القيمة هناك خمس وحدات رئيسية.

وحدة الكلمة: تعبر عن الرمز أو المفهوم أو المدلول

وحدة فكرة الموضوع: عبارة عن جملة أو عبارة أو فكرة يدور حولها الموضوع

وحدة الشخصية: تشير إلى أشخاص أو شخص محور الاهتمام

وحدة الطبيعية للمادة الإعلامية: قد تكون خطاب أو كتاب أو برنامج تلفزيوني، و يستطيع الباحث أن يضيف البرنامج التلفزيوني إلى البرامجالسياسية ، الاقتصادية، الثقافية.

---

[81]- نفسه ص 162

[82]- إحسان محمد حسن، المرجع السابق، ص 162

مقاييس المساحة والزمن: المقاييس المادة التي يتبعها الباحث للتعرف الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة المنشورة في الكتب، و الصحف المطبوعة أو المدة الزمنية التي استغرقها المادة في الإعلام، كما تقدم لنا النتائج المتحصل عليها، من استخدام الأسلوب، كان هائلا في كثير من الأحيان[83]

التحليلالكمي:هو ترجمة المحتوى إلى الأرقام ونسب أعداد وإحصائيات ومعدلات، ثم حساب التكرار لتحسين مواقع التركيز والاهتمام، أو نهمين، فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.

التحليل الكيفي: هو تفسير وتحليل النتائج وكشف أسبابها وخلفياتها لماذا كان الاهتمام وما القصد من ذلك[84]

الدراسة التحلليلية:

منهج البحث:

في دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد فيه على الوصف و تحليل ظاهرة الدراسة بالاعتماد على تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي.

تحديد عينة البحث وخصائصها

شملت الدراسة الميدانية 18 عددا من جريدة الشروق اليومي

الوسائل الإحصائية: اعتمدنا في الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية esps للدراسة الإحصائية، وبرنامج الإكسل من أجل إنشاء البيانات.

I. التحليل الكمي:

II. فئات الشكل (كيف قيل)

1)- الأعداد الخاضعة للتحليل

الرقم	تاريخ الصدور	العدد

[83]- موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي، الكتاب الأول، أساسيات البحث العلمي، ط 1، جامعة للدراسات العليا، عمان، 2006، ص 124.

[84]- محمد عبدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ط2، دار وائل ، عمان، 1999، ص101.

01	2016/10/06	5239
02	2016/10/15	5251
03	2016/10/16	5299
04	2016/10/19	5252
05	2016/10/27	5260
06	2016/10/31	5264
07	2016/11/02	5266
08	2016/10/03	5267
09	2016/11/06	5270
10	2016/11/24	5288
11	2016/11/25	5289
12	2016/12/04	5298
13	2016/12/15	5309
14	2016/12/16	5310
15	2016/12/21	5315
16	2016/12/26	5320
17	12\2016/28	5322
18	2017/02/22	5377

2)- المساحة:

المساحة / الجريدة	الشروق	النسبة المئوية
مساحة مواضيع إضراب عمال التربية بالجزائر	**2642.25 سم^2**	**42%**
المساحة الإجمالية للجريدة	**625363.2 سم^2**	**100%**

التعليق على الجدول رقم 02:

يوضح الجدول المساحة التي تشغلها المواضيع المتعلقة بإضراب عمال التربية بالجزائر في جريدة الشروق اليومي، خلال الفترة المحدودة في دراستنا و تبين أن مواضيع الإضراب تشغل مساحة معتبرة، مثلت بـ 2642.25 سم^2 أي ما يعادل 42% من المساحة المقدرة بـ 625363.2 سم^2

الشكل رقم 02

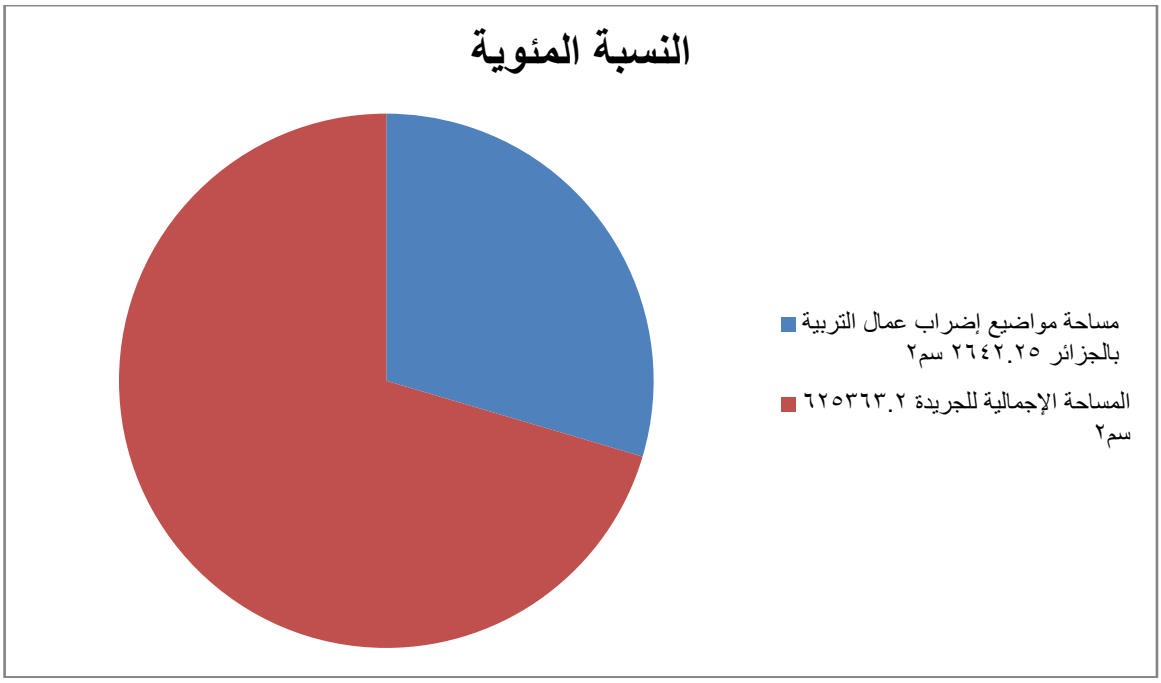

3)- فئة العبارات:

العبارات	التكرار	النسبة المئوية
مفهومة	85	%63.43
غير المفهومة	49	%36.56
مجموع	134	%100

التعليق على الجدول رقم 03

توضح الجدول أعلاه فئة العبارات ، إذ اتضح من خلاله أن جريدة الشروق استخدمت في معالجتها لمواضيع الإضراب عبارات مفهومة نسبة 63.43% و نسبة 36.56% بالنسبة للعبارات الغير مفهومة كون المواضيع موجهة للفئة المثقفة ألا وهي الأساتذة و النقابات و المعنيين بذلك

الشكل رقم 03:

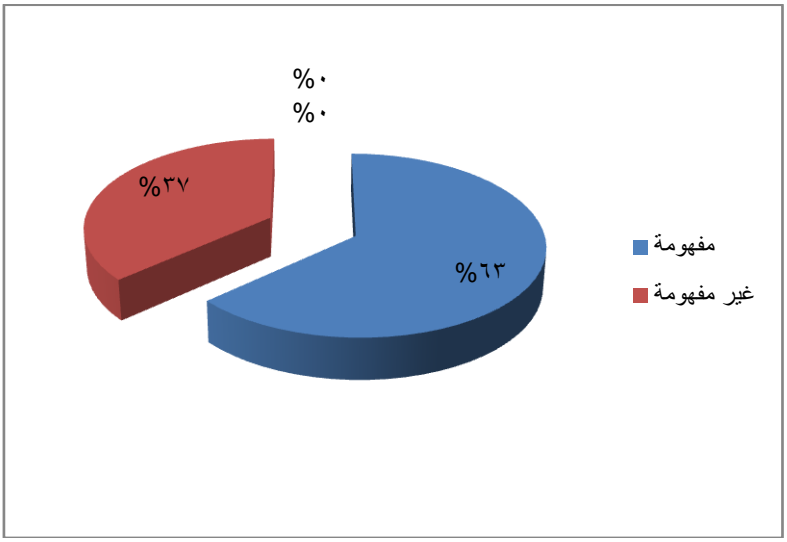

4)- فئة القوالب الصحفية:

المادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية
الخبر	08	%21.05
المقال	24	%36.15
التقرير	00	%0
التحقيق	00	%0
الروبورتاج	00	%0

العمود	04	%10.52
التعليق	01	%2.63
الرسم الكاريكاتوري	01	%0
المجموع	38	%100

التعليق على الجدول رقم 04: يوضح الجدول مختلف القوالب الصحفية التي صادفتنا، و التي تحمل في طياتها مواضيع تتعلق بالإضراب حيث جاء المقال بنسبة 36.15 % في حين أحتل الخبر نسبة 21.05 بالمائة، وجاء العمود بنسبة 10.52 % والتعليق و الرسم الكاريكاتوري بنسبتي 2.63 % وحسب رأينا فإن الجريدة اعتمدت على المقال الصحفي بكثرة في مثل هذه المواضيع وذلك بغية التعمق في أحداثها نوعا ما وأحيانا كانت تكتفي للتطرف إلى الإضراب بصفة مستعجلة عن طريق القالب الصحفي الإخباري فقط.

الشكل رقم 04:

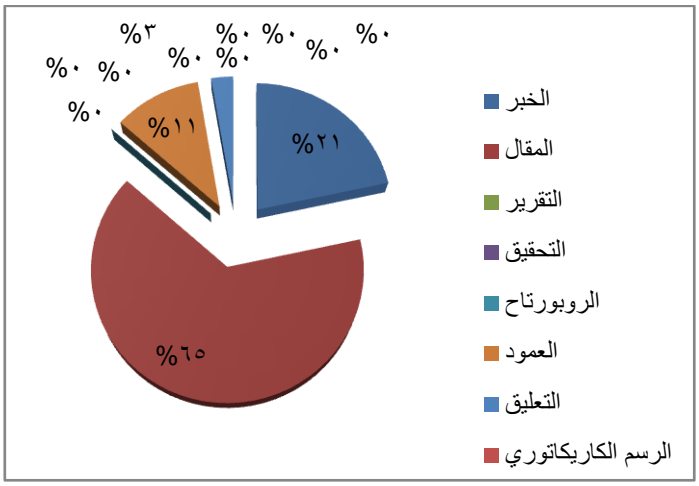

5)- فئة النمط

البند	التكرار	النسبة المئوية
كبير عريض	22	43.13 %

صغير	07	%13.72
متوسط	22	43.13%
المجموع	51	%100

التعليق على الجدول رقم 05:

يبين الجدول فئة البنط المستخدم في معالجة مواضيع الإضراب أين يعتمد البنط العريض والمتوسط شكل كبير نسبة 43.13% لكل منهما و البنط الصغير نسبه 13.72%، مما يدل على إبلاء جريدة الشروق اليومي الاهتمام بمواضيع الإضراب.

الشكل رقم 05:

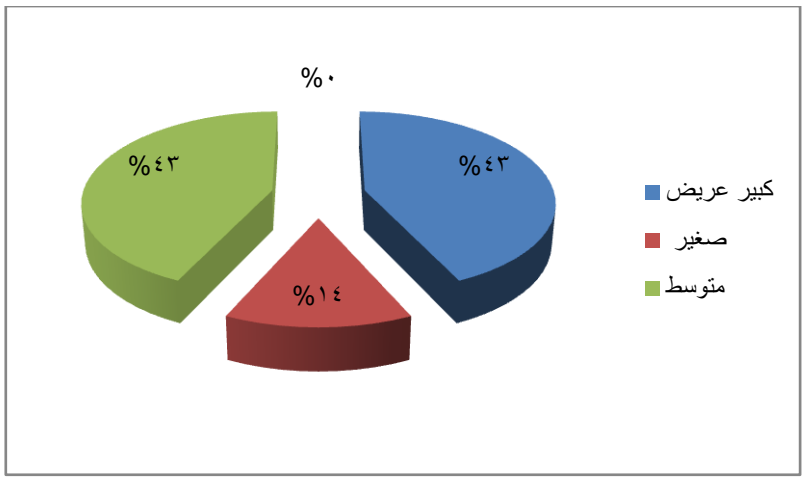

6)- الموقع في صفحات الجريدة:

الموقع	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	35	% 97.22
الداخلية	01	% 2.77
الأخيرة	00	% 00
المجموع	36	% 100

التعليق على الجدول رقم 06:

يوضح الجدول أن جريدة الشروق اليومي، تناولت أغلبية مواضيع إضراب عمال التربية في الصفحات الأولى لها بنسبة قدرت بـ ‰97.22، ثم تليها الصفحات الداخلية بنسبة تكاد منعدمة ‰2.77 و الصفحات الأخيرة بنسبة 0‰، ويدل ذلك على أن جريدة الشروق كان لها اهتمام بإضراب عمال التربية وما يجري في الساحة التربوية.

الشكل رقم 06:

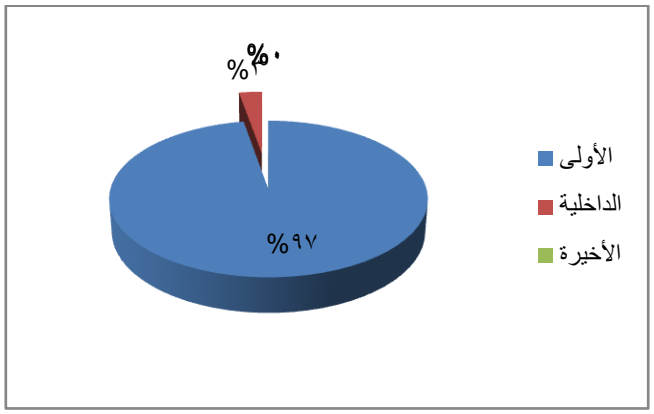

7)- فئة الألوان:

الألوان	التكرار	النسبة المئوية
الأصفر	10	%22.72
الأحمر	20	%45.45
الأزرق	3	%6.81
الأبيض و الأسود	11	%25
المجموع	44	%100

التعليق على الجدول رقم 07:

تنوع استخدام الألوان في المواضيع التي قمنا بتحليلها فاحتل اللون الأبيض نسبته 25، في حين احتل اللون الأحمر نسبة 22.72% ليعطي طابع حق ناقوس الخطر لاستفحال هذه الظاهرة كما احتل اللون الأصفر نسبة% 22.72 و اللون الأزرق بنسبة 6.81%، كماأن مثل هذه الألوان ساهمت في الإخراج المناسب للمواضيع على صفحات الجريدة

الشكل رقم 07:

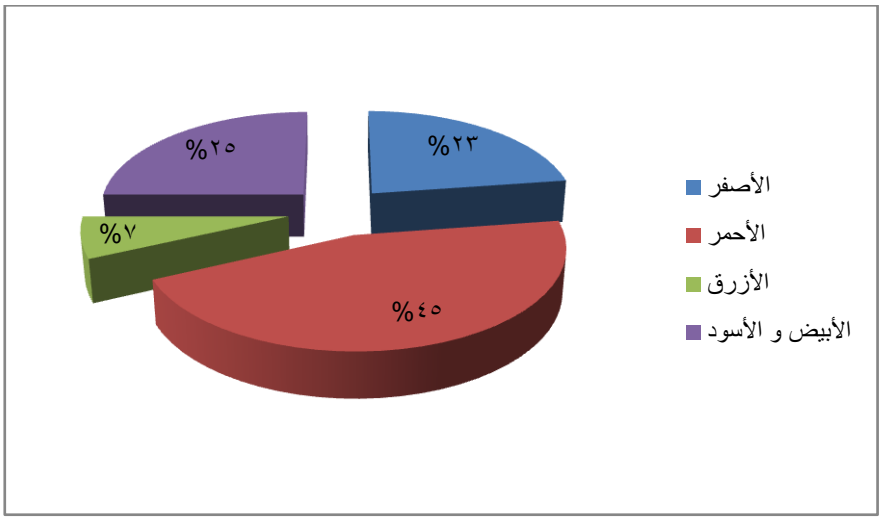

8)- استخدام الصور

الصور	التكرار	النسبة المئوية
موجودة	21	%58.33
غير موجودة	15	%41.66
المجموع	36	%100

التعليق على الجدول رقم 08:

يوضح الجدول أعلاه استخدام جريدة الشروق للصور في المواضيع التي قمنا بمعالجتها نسبة 58.33%، و في حين مثلت نسبة 41.66% بعدم استخدامها، ويمكن تفسير استخدام الجريدة للصور نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الصور في جلب انتباه القارئ

الشكلرقم 08:

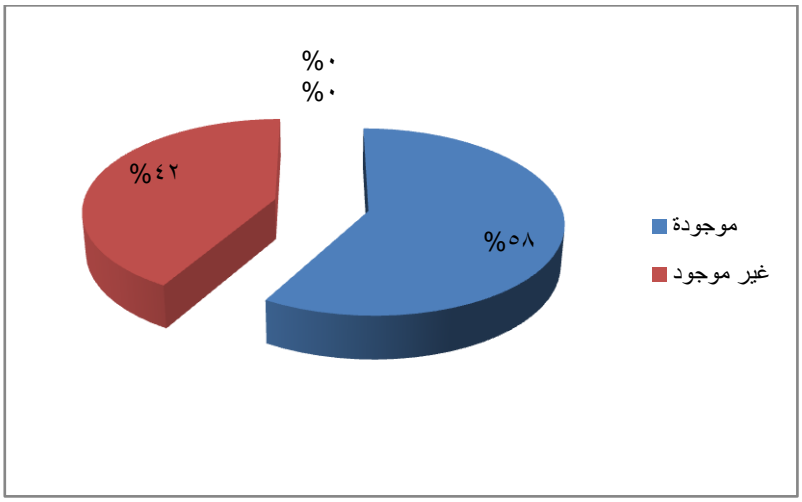

09)- فئة اللغة المستخدمة

اللغة	التكرار	النسبة المئوية
علمية	12	%12
صحفية	88	%88
عامية	0	%0
المجموع	100	%100

تحليل الجدول رقم 09:

يوضح الجدول أعلاه اللغة المستخدمة في المواضيع الخاصة بالإضراب، حيث تنوعت اللغة المستخدمة على حسب درجة المواضيع المعالجة، فجاءت اللغة الصحيفة بنسبة 88%، و هذا طبيعي بحكم أنها مواضيع صحف والمواضيع الصحفية تحتاج هذه اللغة، في حين احتلت اللغة العلمية نسبة 12% ، وهذا راجع للفئة الموجه لها المواضيع وهي فئة المثقفة ذات رصيد علمي ومستوى تعليمي لاباس به وهي فئة المثقفة في حينانعدمت اللغة العامية بنسبة% 0

الشكل رقم 09

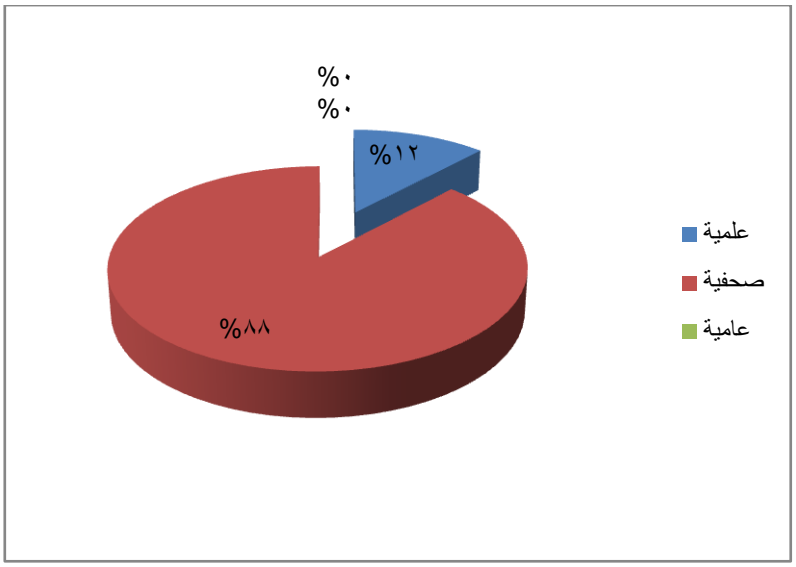

10)- فئة العنوان

العنوان	التكرار	النسبة المئوية
المانشيت	02	%2.66
الرئيسي	30	%40
الفرعي	19	%25.33
الإشارة	24	%32
المجموع	75	%100

التعليق على الجدول رقم 10

يوضح الجدول أعلاه فئة العنوان المستخدم في المعالجة الصحفية لإضراب عمال التربية خلال الأعداد والمواضيع المعالجة في الدراسة، فجاء العنوان الرئيسي بنسبة 40 %و العنوان الإشارة بنسبة 32%،

والعنوان الفرعي بنسبة 25.33%، واحتل العنوان الرئيسي النسبة الأعلى وذلك لأنه يساعد علي جدب انتباه القارئ لمثل هذه المواضيع.

الشكل رقم 10:

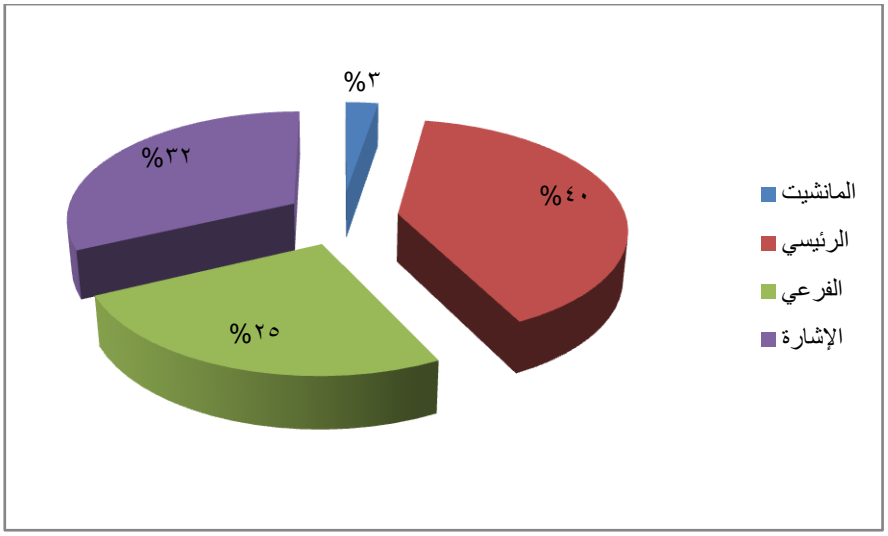

11)- فئة الموضوع (ما قيل)

فئة أسباب إضراب عمال التربية:

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
إلغاء التقاعد النسبي	45	%40.54
أسباب بيداغوجية	00	%00.00
إلغاء قانون التقاعد دون شرط السن	43	%38.73

عدم إشراك النقابات المستقلة في قانون العمل الجديد	23	%20.72
المجموع	111	%100

التعليق على الجدول رقم 11:

توضح الجدول الأسباب وراء قيام النقابات بما فيهم عمال التربية بالإضراب عن العمل، حسب ما عالجته، جريدة الشروق اليومي، حيث احتل إلغاء التقاعد النسبي وقانون التقاعد دون شرط السن النسبتين الأعلى قدرتا بـ 40.54% و 38.73 %وهما نسبتان متقاربتان، ثم يليها عدم إشراك النقابات المستقلة في قانون العمل بنسبة 20.72%، لتنعدم الأسباب البيداغوجية بما أننا نتحدث عن قطاع التعليم بنسبة 0 %وقد اتضح من خلال ذلك أن أغلب أسباب إضراب عمال التربية تركزت حول إلغاء قانون التقاعد النسبي وقانون التقاعد دون شرط السن، وعدم إشراك النقابات في قانون العمل الجديد

الشكل رقم 11:

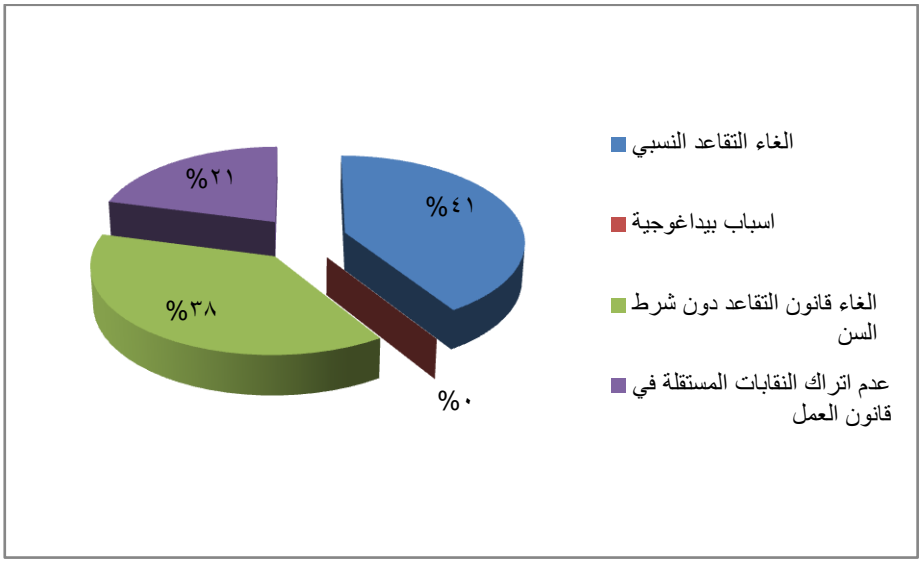

12)- فئة الموقف الجريدة:

اتجاه المضمون	التكرار	النسبة المئوية
مؤيد	18	%67.85

محايد	08	%28.57
معارض	01	%3.75
المجموع	28	%100

التعليق على الجدول رقم 12:

كشفت لنا مضامين (المواضيع) المعالجة لإضراب عمال التربية في جريدة الشروق اليومي على موقفها المؤيد لقضايا الإضراب بنسبة 67.85%، إذ أنها لم تكتفي في المعالجة فقط، فأحيانا كانت تلعب دور الوسط، بين النقابات و الوزارات في ذلك بطرح آراء ومطالب النقابات العمالية، فحين برز حيادها في بعض المواضيع بنسبة 28.57%، أما نسبة معارضتها فقدرت بـ 3.57 %وهذا ما يثبت موقفها المؤيد تجاه إضراب النقابات وعمال التربية.

الشكل رقم 12:

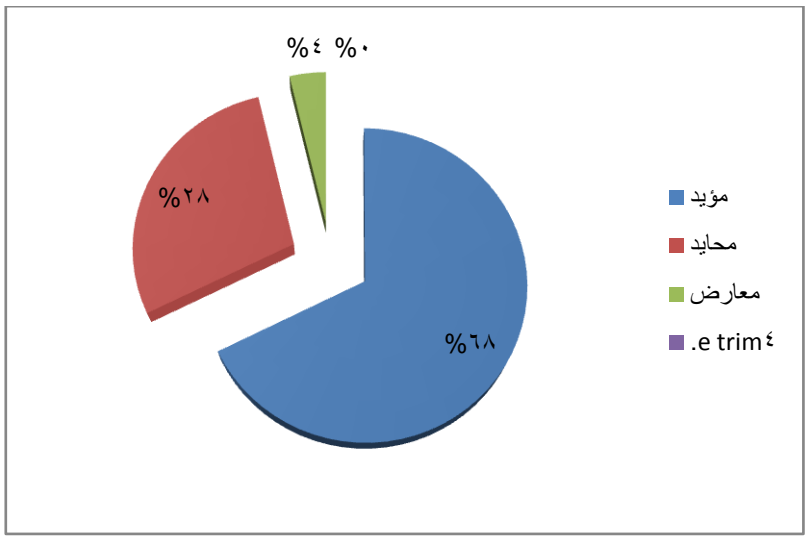

13)- فئة المصادر:التغطية:

المصادر	التكرار	النسبة المئوية
داخلي	52	%97.11
خارجي	00	%00
غير معلن	1	%1.88
المجموع	53	%100

التعليق على الجدول رقم 13:

يوضح الجدول أعلاه فئة مصادر التخطية التي اعتمدت عليها الشروق اليومي في تغطيتها لعملية إضراب عمال التربية إذ أنها تقتصر على المصادر الداخلية بنسبة 97.11 %بينما تمثل المصادر الغير معلقة بنسبة 1.88%، فيما لم تعتمد على مصادر خارجية في هذه القضية مثلت بـ 0،% وقد أعطت نسبة المصادر الداخلية انطباعا بأن هذه الأخيرة تمثل مصادر مهمة في جمع المعلومات

الشكل رقم 13:

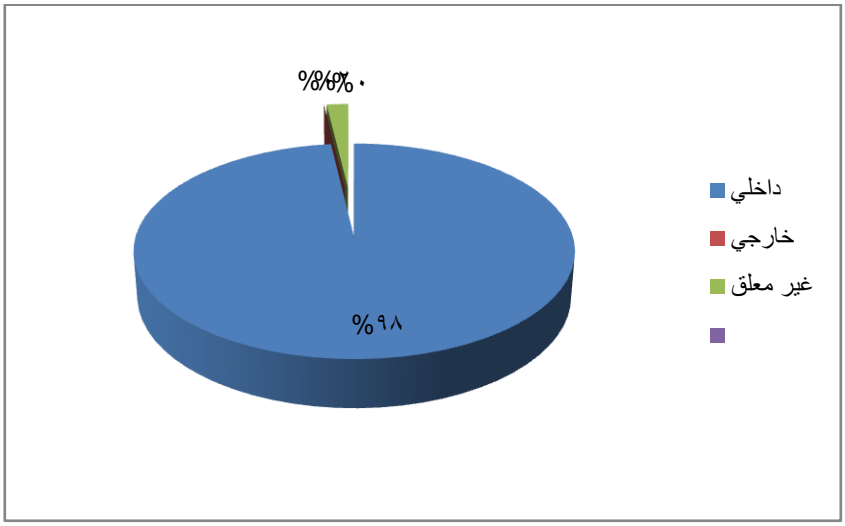

14)- فئة الجمهور المستهدف:

الجمهور	التكرار	النسبة المئوية
الشباب	24	%31.16
الفئة المثقفة	45	%58.44
جمهور عام	08	%10.35
المجموع	77	%100

التعليق على الجدول رقم 14:

يوضح الجدول فئة الجمهور المستهدف من المواضيع الخاصة بالإضراب، المعالجة بجريدة الشروق اليومي إذا إن نسبة 58.44% من الجمهور المستهدف تمتثل في الفئة المثقفة بينما 31.16 %استهدفت الشباب أي المتمدرسين و 10.35% استهدفت الجمهور العام ويرجع سبب احتلال جمهور الفئة المثقفة للنسبة الأعلى من اهتمامات مواضيع إضراب عمال التربية، وذلك لحساسية الموضوع وأهميته لدى هذه الفئة من نقابات وأساتذة خصوصا أن الأمر استفحل في الآونة الأخيرة.

الشكل رقم 14:

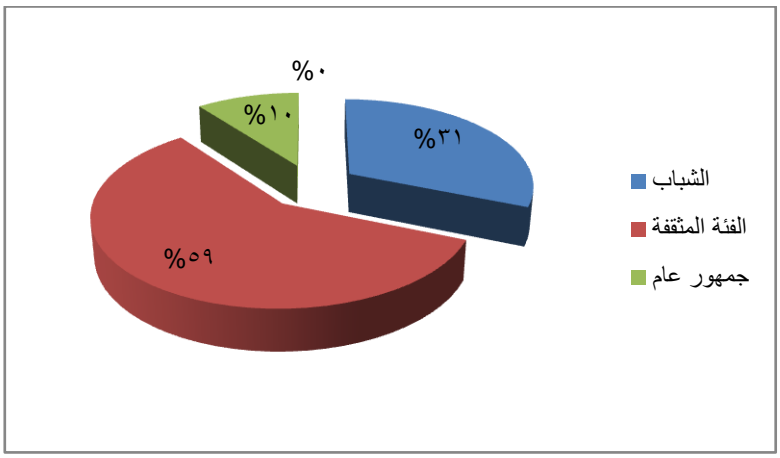

15)- فئة الأساليب المستخدمة:

الأساليب	التكرار	النسبة المئوية
الاستجابة	38	%23.07
التهديد	31	%39.74
الدخول في إضراب	20	%25.64
أخرى	09	%11.53
المجموع	78	%100

التعليق على الجدول رقم 15:

من خلال ماهو ملاحظ من الدول احتل أسلوب التهديد الذي استخدمته النقابات للضغط على الوزارة في الدخول في إضراب مفتوح احتل نسبة 39.74% في حين جاء الدخول في إضراب كرّد فعل بنسبة 25.64 %أما الاستجابة احتلت نسبة 23.07% لتأتي أساليب أخرى بنسبة قدرت بـ 11.53%، يمكن تعليل ذلك أن الأسلوب الذي استخدمته النقابات ألا وهو التهديد بالدخول في إضراب مفتوح هو الوسيلة الأنجع للوصول إلى حلّ لتحقيق المطالب المرجوة وكل هذه النسب المذكورة تكمل عملية الإضراب ، لتصل أصوات المضربين إلى أفراد عملهم.

الشكل رقم 15:

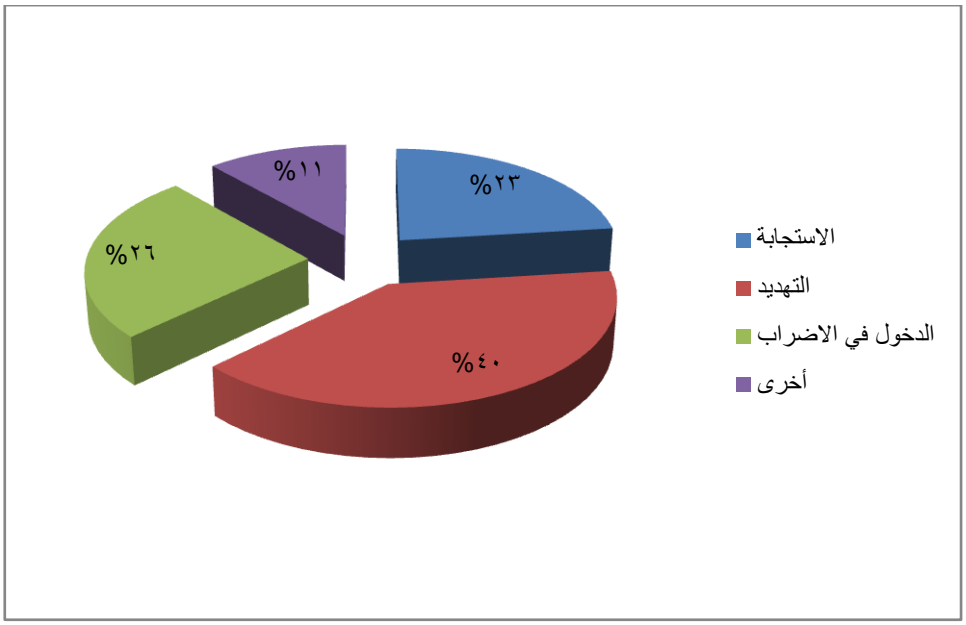

16)- وحدة التحليل (كيف قيل)

وحدة الكلمة

الكلمة	التكرار	النسبة المئوية
الإضراب	60	%44.44
النقابات	33	%24.44
التقاعد	33	%24.44
الوزير	09	%6.66
المجموع	135	%100

تحليل الجدول رقم 16:

يوضح الجدول وحدة الكلمة، أي الكلمات التي تكررت في المواضيع التي قمنا بتحليلها، فنجد أن الكلمة " إضراب" تكررت بنسبة 44.44% ، في حين تكررت كلمة النقابات و التقاعد بنسبتي 24.44% و 24.44%،

كما أن كلمة الوزيرة، تكررت بنسبة 6.66 %وكل هذه توحي للإضراب، مما يوحي إلى أن جريدة الشروق تعتبر الإضراب ظاهرة هامةو توليها اهتماما كبيرا فهده القضية لابد من دراستها و التعمق فيها بشكل أكبر.

الشكل رقم 16:

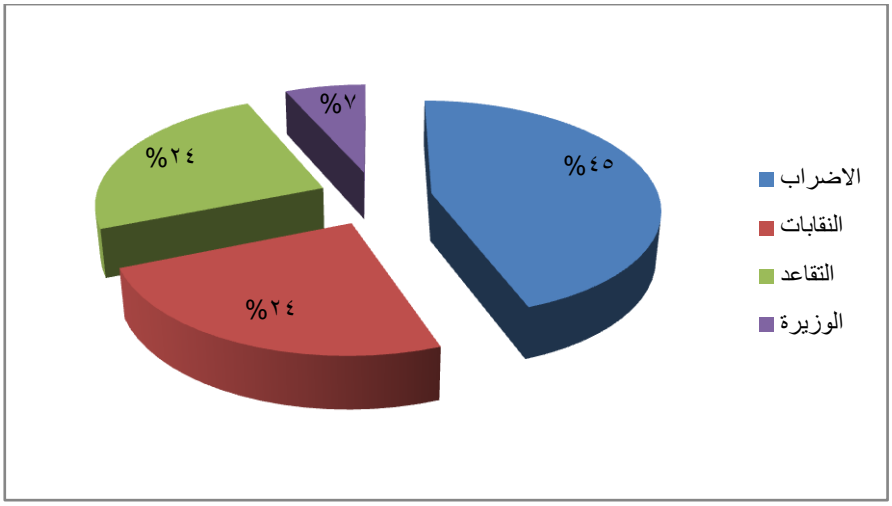

17)- وحدة المسار أو الجملة:

الجملة	التكرار	النسبة المئوية
أكدت نقابة الكناسات	43	%34.44
بلغت نسبة الاستجابة الإضراب	23	%19.49
التقاعد النسبي	52	%44.06
المجموع	118	%100

التحليل الجدول رقم 17:

يوضح الجدول وحدة الجمل الأكثر استخداما من طرف جريدة الشروق اليومي، إذ أن جملة التقاعد النسبي تكررت بنسبة 44.06% بينما تكررت جملة أكدت نقابة الكناسات بنسبة 36.44% وأخيرا جملة بلغت نسبة الاستجابة للإضراب نسبة 19.49%حيث استنتجنا من العبارات، أنه أثناء المعالجة الصحفية للإضراب، تم التعرض إلى أسباب قيام النقابات بالإضراب و البحث في خلفياته و النتائج المترتبة عنه.

الشكل رقم 17:

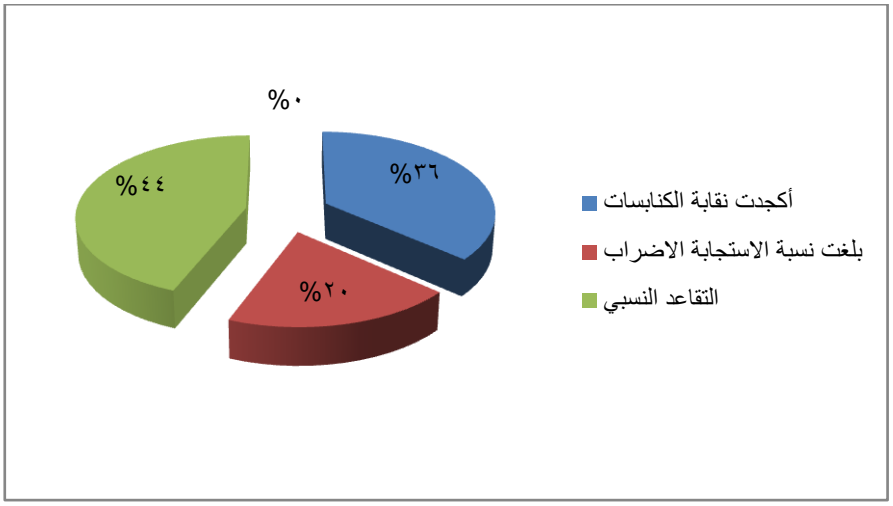

18)-فئة الأهداف

الأهداف	التكرار	النسبة المئوية
التوعية و التحسين	04	%11.11
إخباري	08	%22.22
الأسباب	24	%60.66

التعليق على الجدول رقم 18:

يوضح الجدول التالي فئة الأهداف من المعالجة الصحفية لمواضيع إضراب عمال التربية إذاتضح أن 66.66 %من المواضيع كان الهدف منها إظهار أسباب وراء قيام الإضراب في حين إن 22.22 %من المواضيع اتسمت بالطابع الإخباري دون التعمق في المعالجة بينما 11.11 %من المائة من المواضيع كان الهدف منها التحسين و التوعية من هذه الظاهرة وهذا يجلبنا للقول بأن الجريدة اكتفت بإظهار الأسباب ومختلف معطيات وملابسات القضية فقط

الشكل رقم 18:

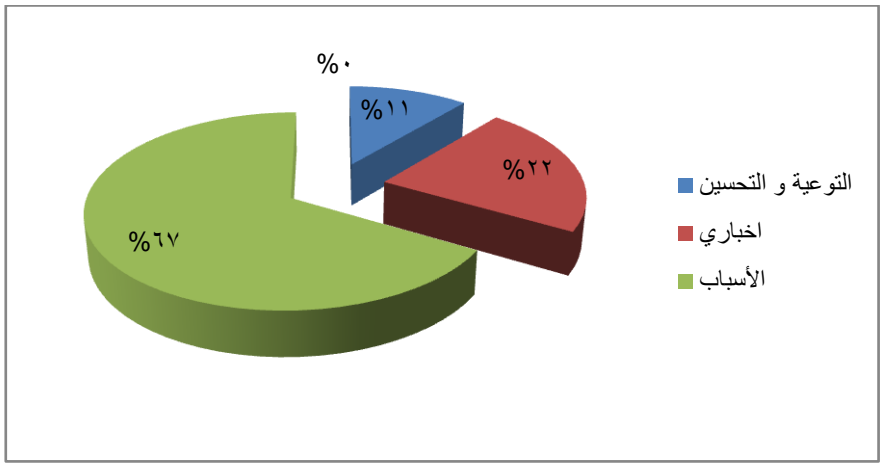

<u>التحليل الكيفي:</u>

و من خلال دراستنا لإضراب عمال التربية في الجزائر و دلك بلختيارأعداد من جريدة الشروق اليومي و بالتحديد مواضيع عالجت الإضراب من الناحية الصحفية و خاصة تلك المتعلقة بالأحداث التي حصلت ما بين سبتمبر إلي غاية فيفري 2017 ،و من خلال حجم الأعداد التي قمنا باختيارها محل الدراسة و التي عددها 18 عدد، اتضح لنا أن حق الإضراب حق مشروع قانونيا و معترف به في المجال التربوي يحكمه ضوابط ،كماارتأيناأثناء التحليل أن أسباب إضراب عمال التربية هي أسباب غير بيداغوجية لإلغاء قانون التقاعد النسبي ،و التقاعد دون شرط السن ،و عدم إشراك النقابات في قانون العمل الجديدوأتضح من خلال الدراسة و التحليل لمثل هده المواضيع أن جريدة الشروق اعتمدت علي مقالات الرأي و الأخبار بكثرة أثناء المعالجة ،و هدا ما سمح لها في التعمق في الأسباب المؤدية للإضراب ،و عرضها إلي الرأي العام ،كما آنااعتمادها علي المصادر الداخلية زاد من مصداقيتها لدي القراء فجاء رأيها مؤيدا للإضراب ،حيث جاءت هده المعالجة بلغة صحفية مع مصطلحات علمية و هدا راجع للفئة الموجه لها و هي الفئة المثقفة .

في نظرنا إن جريدة الشروق اليومي أعطت لعملية إضراب عمال التربية حقها في المعالجة الصحفية ،و دلك من خلال نشرهفي الصفحات الأولي علي أعدادها ،و إعطاء تفاصيل أكثر حول العملية الإضرابكما تبين لنا من خلال الاستنتاج أن جريدة الشروق اليومي علي غرار الجرائد الجزائرية الأخرى تهتم بمعالجة المواضيع الاجتماعية ،و هدا يحسب لسياستها الإخبارية عموما

<u>نتائج الدراسة:</u>

انطلاقا من التحليل الكمي والكيفي للعينة المدروسة لموضوع "إضراب عمال التربية" من خلال معالجته من طرف جريدة الشروق اليومي توصلنا إلى النتائج التالية:

1 - جريدة الشروق خصصت مساحة ضئيلة نسبيا للموضوع لكن هدا لا ينفي اهتمامها لإضراب عمال التربية، حيث جاءت معظم المواضيع في الصفحات الأولى للجريدة، كون الأهم يكون في الصفحات الأولى أو الصفحة الأخيرة وذلك لجذب القارئ

2 - جاءت أغلبية العبارات المستخدمة في معالجة مواضيع الإضراب مفهومة، كما تخللها، عبارات غير مفهومة، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الجمهور المستهدف وهي طبقة ذات رصيد علمي ومستوى تعليمي عالي وتقصد بها النقابات والأساتذة والمعلمين.

3 - مجمل المقالات التي تناولتها جريدة الدراسة جاء على شكل مقالات الرأي وأخباربنسبة كبيرة كما استخدمت العمود، و بالتالي حاولت نقل التطورات وتقديم معلومات للرأي العام الوطني و المحلي حول عملية الإضراب الخاص بقطاع التربية، كما اعتمدت على رسم كاريكاتوري واحد، وأهملت نوعا ما الأنواع الأخرى من القوالب الصحفية وهذا راجع إلى ان الشروق اليومي لا تملك الوقت الكلي لصياغة الأخبار على الأشكال والأنواع الأخرى، لأن ذلك يتطلب مزيد من الجهد، فكما نعلم أن الجريدة لا تمتلك مطبعة خاصة بها.

4 - استخدمت جريدة الشروق اليومي اللغة الصحفية في معالجتها للمواضيع الخاصة بإضراب عمال التربية مع مصطلحات علمية أحيانا، و افتقرت المواضيع إلى اللغة العامية كونها موجهة إلى طبقة معنية ألا وهي الطبقة المثقفة ذات رصيد علمي عالي المستوى.

5 - بالنسبة للعناصر التيبوغرافية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في معالجتها لموضوع الدراسة ظهرت النتائج أن معظم مواضيع الإضراب نشرت تحت عنوان رئيسي وعنوان إشارة وعناوين فرعية غالبا كما استخدمت اللون الأحمر بكثرة واللون الأبيض و الأسود إضافة إلى البنط العريض والمتوسط مما يدل ، على إبلاء الجريدة أهمية بمواضيع الإضراب على حساب مواضيع أخرى ،فاستخدام اللون الأحمر بكثرة يوحي إلى خطورة العمليات الإضراب.

6 - أغلب أسباب الإضراب معلومة نظرا لمعالجة الجريدة لمواضيع الإضراب الخاص بقطاع التربية فلم يمكن هدفها المعالجة فقط بل التعمق في الأسباب المؤدية للإضراب وعرضها للرأي العام ونقل مطالب المضربين وكان لإلغاء قانون التقاعد النسبي وقانون التقاعد دون شرط السن

حصة معتبرة كأسباب لقيام النقابات المسؤولية عن قطاع التربية لعملية الإضرابات وركزت أيضا علي عدم اشتراك النقابات المستقلة في قانون العمل الجديدكأحد الأسباب الرئيسية.

7 - الهدف من وراء معالجة جريدة الشروق اليومي للإضراب لم يكن إخباري فقط، فلم تكتفي الجريدة بالمعالجة فقط، فقد ركزت الجريدة بشكل بارز علي نقل الأحداث والكشف عن الأسباب التي أدت إلى عملية الإضراب وتأثيرها على الحياة اليومية وعرض مطالب المضربين مع إظهار نوع من التوعية و التحسين أحيانا وقد بدأ جليا ذلك في إعداد الخاضعة للدراسة.

8 - كان موقف الجريدة مؤيدا بشكل كبير إذ أن نسبة الموضوعية لم تبرز بشكل كبير من خلال الأعداد الخاضعة للتحليل، واكتفتبالحياد في بعض المواضيع بنسبة قليلة فقط.

9 - اعتمدت جريدة الشروق اليومي على المصادر الداخلية الرسمية نسبة كبيرة كون نطاق العملية الإضراب شأنا داخليا يعتمد على مراسلين وتصريحات جهات رسمية من الوزارة والنقابات و المسؤولين الكبار في القطاع التربوي، دون الاعتماد على المصادر الخارجية فإن اعتماد الجريدة على المصادر الداخلية الرسمية بكثرة يقوي من مصداقيتها لدى القراء.

10 -أما الجمهور المستهدف فكانت الفئة المثقفة أكثر، وفئة الشباب أحيانا كونهم يمثلون الفئة المتمدرسة وأمر الإضرابيهمها أيضا ويرجع استهداف الفئة المثقفة بشكل أكبر كون الظاهرة استفحلت الوسط النقابي و القطاع التعليمي بكثرة.

11 -لم تعتبر الجريدة مواضيع إضراب عمال التربية مجرد حدث عابر، بل سعت إلى تغطية الإحداث الخاصة بالإضراب ونقل صوت المضربين إلى الرأي العام والوزارة المعنية وهذا يدل على إبلاء الاهتمام من طرق الشروق لعملية الإضراب ومساهمتها في إيجاد الحلول قبل التفاقم والتحول إلى أزمة وهذا يحسب للجريدة

12 -أخيرا يمكننا القول أن لسياسة الجريدة واتجاهاتها دور في طريقة معالجتها لمواضيع إضرابات عمال التربية، فقد ظهر ذلك جليا من خلال موقفها المؤيد للنقابات ومن طريقة معالجتها للمواضيع ونقل الحدث إلى الرأي العام مع التعرض إلى رأي الجهة المسؤولة رغم افتقارالإعلام الجزائري للإعلام المتخصص في معالجة المواضيع الاجتماعية لكي لا يتم إهمالهالمالهدور في هدمأو بناء لكيان المجتمع الجزائري.

خاتمــة

خاتمـــة

الخاتمة:

تعتبر وسائل الإعلام أحد العناصر الفعالة في المجتمع، حيث أنها نتصدر الوسائل الأخرى في بناء المعاني ، و الصور وتفسيراتها الناتجة عن التفاعل بين الأفراد، إذا أنها أصبحت المصدر الأول للمعرفة لدى أفراد المجتمع الذين يتعاملون مع ما تقدمه وسائل الإعلام على أنها الحقيقة نفسها.

وفرضت وسائل الإعلام هيمتها على أفراد المجتمع بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق مضامينها الإعلامية، التي تعالج مختلف الجوانب الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والعلمية...الخ، وأ صبحت تستقطب الرأي العام، وتؤثر فيه بالرغم من التباين: في الطبقات المجتمع، وذلك بهدف تمكين الجمهور المتلقى من رؤية الأحداث كماهي في الواقع.

ومن خلال دراستنا التي تناولت مواضيع الإضراب لعمال التربية المعالجة من طرف جريدة الشروق اليومي خلال فترة ستة أشهر الممتدة من 2016/09/02 إلى 2017/02/28، و التي حاولنا من خلالها التعرف على طبيعة هذه المعالجة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أما في الفصل الثاني فتناولنا مفهوم الإضراب ، الماهية والتطور التاريخ يلفكرته، حيث أشرنا إلى أشكال الإضراب ثم تطرفنا إلى العوامل السوسيولوجية لظهور الإضرابات العمالية في الجزائر، أما المبحث الرابع فقدمنا الإضراب في ظل التشريع الجزائري وال نتائج المترتبة عنه وأخيرا قدمنا صور ة عامة عن إضراب عمال التربية في الجزائر 2016-2017

وجاء مضمون الفصلين الأول و الثاني للدخول إلى الفصل الثالث، الذي تناول الدراسة الميدانية، و تحليل مضمون أعداد المعالجة خلال فترة الدراسة التي استنتجنا من خلالها أن جريدة الشروق اليومي أولت اهتماما بإضراب عمال التربية من خلال تخصيص مساحة هامة أثناء التغطية حيث كانت تقوم

بنقل الحدث إلى الرأي العام الوطني أو المحلي من خلال الكشف عن الأسباب الذي أدت إلى عملية الإضراب، وتأثيرها على الحياة اليومية، وكذا مطالب المضربين مع التعرض إلى رد الجهة المسؤولة.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم زكي أخنوخ، شرح قانون العمل الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، 1978
2. أبوبكر يوسف النعوسي، لسان العرب، مادة: صرب (ج1/547)،
3. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث في علوم الإعلام و الاتصال، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005،
4. أديب مروه: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة بالحياة، بيروت،
5. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الإعلام، ط1، دار الكتب، المصرية
6. جون لوي بلا ن، بحث دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1979،
7. راشد واضح، منازعات العمل الفردية والجماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2003
8. زهير احددن، مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
9. سعيد مرسي بدر، مدخل في عمل الاجتماع الصناعي دار المعرفة، الجامعية، مصر، 2000، ص 287.
10. سليمان أحمية، آليات دستورية منازعات العمل و الضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998،
11. سليمان أحمية ، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1994،
12. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988،
13. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري – دراسة مقارنة – الجزء الثاني، دار الفكر العربي القاهرة، 1979،
14. الصوفي فؤاد، بحث دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1979.
15. طه أحمد زكي، معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، دار الفجر للطباعة والنشر، العراق، 2010.
16. الطاهر، أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط3، دار الفكر، ج3،

17. طلال عامر المختار، مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن، دار اقرأ، بيروت، 1982
18. الطاهر بالعبور، الإضرابات العمالة في مجتمع المصنع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005،
19. العابد وآخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة،
20. عباسة الجيلالي، سلطة الصحافة في الجزائر (الحرية – الرقابة – التعميم)، مؤسسة الجزائر، تلمسان، ط2، 2001،
21. عبد الرحمان برقوق، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوج يإته الحديثة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر، ط1، 1430 هـ 2012م،
22. عبد السلام ذيب، قانون العمل الجزائري و التحولات الاقتصادية، دار القصبة و النشر، الجزائر، 2003،
23. عبد اللطيف بن أشهور، التجربة الجزائرية في التنميۃ و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،
24. عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، المعهد الوطني للعمل الجزائر، ط1، 2001،
25. علم الدين محمود، أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين، ط 2، جامعة القاهرة، 2002
26. علي عوض حسن، الوجيز في شرح قانون العمل، المكتبة القانونية، لدار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996،
27. علي غربي، العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع، دراسية سيسيولوجية للعلاقة بين الصراع الصناعي و التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الشرق الجزائري، جامعة القاهرة، 1989،
28. عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر في مواجهة الاختراق الصهيوني، دار الفكر العربي، ط1، 1996،
29. فضيل دليو، لاتصال مفاهيمه نظرياته ووسائل، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003،
30. لوران يلان، الوظيفة العامة، ترجمة، أنطوان عبده، ط1، المكتبة العلمية، بيروت، 1973
31. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1996،
32. محمد جمال الفار: المعجم الإعلامي، ط1، دار أسامة المشرف الثقافي، عمان، الأردن، 2006،
33. نعيمة واكد، مقدمة في الإعلام، توكيج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011
34. نعيمة واكد، سيكولوجية العنف المدرسي والمشاكل السلوكية، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2007، مقدمة في الإعلام، توكيج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001
35. هاني رضا، زاهر عمار الرأي العام والإعلام و الدعاية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998

36. همام طلعت، مائة سؤال على الصحافة، ط2، دار الفرقان، الأردن، 1988،

❖ **المذكرات:**

37. موسى لحرش، الإضراب العمالي في القطاع العمومي، خلفياته وأبعاده رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1992-1993.

❖ **القواميس:**

38. القاموس (العربي الفرنسي) مكتب الدراسات والبحث ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2004

39. مصطفى زايد، قاموس البحث العلمي، (انجليزي- عربي) الإسكندرية، دار الذهبي، 1999

❖ **المواقع الإلكترونية:**

40. https:// galam.com/community.fni-yn.18938-1

آخر زيارة للموقع 2017-04-30

41. www.yadio algerie.dz

آخر زيارة للموقع 21 :30h/1905/2017

❖ **المراجع باللغة الفرنسية**

42. Said chikhi, la classe arnrier aujoudhui en Algérie, 1982

الملاحق

ملاحق:

الملحق 01:

استمارة تحليل المضمون المحور الأول، بيانات خاصة بالوثيقة محل الدراسة:

اسم الجريدة: شروق

تاريخ الصدور: (اليوم، الشهر، السنة)

المحول الثاني: فئة الشكل (كيف قيل)

المساحة: سم2

شكل العبارات:مفهوم غير مفهوم

اللغة المستخدمة:علمية صحيفة مختلطة

طبيعة القوالب:الصحيفة روبورتاج عمو

العناصر التيوغرافية

العناوين:إشارةمانشيت رئيسي فرعي

الهند:عريض متوسط صغير

الإخراج الصحفي:

الصفحة الأولىلصفحات الداخلة الصفحات الأخيرة

الألوان:الأبيض والأسودالأخضرالأحمر

المحور الثالث: فئة المضمون (ماقيل)

فئة الموضوع: أسباب الإضراب

قانون التقاعد النسبي ☐

قانون التقاعد دون شرط السن ☐

عدم اشتراك النقابات في قانون العمل الجديد ☐

أسباب أخرى.....

فئة الأهداف: النوعية و التحسن اختياري ☐ ر الأسباب ☐ ☐

فئة الموقف:مؤيد معارض محايد ☐ ☐ ☐

فئة المصدر: داخلي خارجي غير ☐ ☐ ☐

فئة الجمهور المستهدف:الفئة المثقفة الشباب ج ☐ م ☐ ☐

فئة الأساليب المستخدمة: .....

الملحق 02:

دليل التعريفات الإجرائية:

المساحة: هي فئة تقسم الحجم المفتاح من الجريدة حيث أن عنصر الحدم، يشير إلى مدى اهتمام بالموضوع، فكلما زادت المساحة كان دليلا على زيادة الاهتمام، وقد اعتمدنا في دراستنا على وحدة قياس السنتمتر المربع لقياس مساحة المواضيع المنشورة في الصحفية الخاضعة للدراسة

شكل العبارات: عادة ما تكون في الكتابات الصحيفة مصطلحات نتحدث عن الإضراب غبر مفهومة لدى القراء قسمنا إلى

- مفهومة
- غير مفهومة

طبيعة المادة المستخدمة: قمنا بتقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع صحيفة كالآتي:

خبر –مقال – تحقيق – روبورتاج – عمود – افتتاحية

اللغة المستخدمة: هي الأسلوب اللغوي الذي كتب بها المواضيع الإضراب، سواء أن كان بسيط ومفهوم في متناول لئلفة القراء أو غير ذلك، وقمنا بتقسيمها كافة القراء

- **لغة صحيفة:**تكون مبسطة ومفهومة في متناول كافة القراء
- **لغة علمية:** تعتمد على بيانات وإحصاءات
- **لغة مختلطة:** تضم اللغتين الصحفية و العلمية في آن واحد

العناصر التييوغرافية:

العناوين:هي أحد عوامل الإبراز في المادة الصحفية، بحيث تعتبر عن مضمونها، و تعمل على جذب انتباه القارئ، وهي عبارات صغيرة تكتب بخط كبير على المادة الصحفية و قسمت إلى فئات فرعية

عنوان الإشارة: وهي لكلك العناوين الخاصة بأجزاء المادة الصحيفة الخاضعة، ليس عنوان كاملا، لأنه يلفت الانتباه إلى العنوان الر ئيسي، والمجال بدور حوله الحدث، أو مكان الحدث للتحليل

عنوان رئيسي: هو العنوان الذي يمتد على أكثر من عمود بين هو الذي يتضح فوق الخبر بخطوط كبيرة وبارزة

عنوان فرعي: يستخدم في الخبر المركب يعتبر بمثابة فاصل بين وقائع الخبر

عنوان المانشيت: ذلك العنوان الكبير والطويل الذي يعبر عن حدث أساسي، رئيسي يكون مكتوب بين عريض وبألوان بارزة

البند: العنوان وغالبا ما يعبر عن أهميته وقسمناه إلى

- حجم عريض
- حجم صغير

الإخراج الفني: أماكن نشر المواضيع إضراب عمال التربية على مستوى صفحات الجريدة، وقد يختار القائم بالاتصال مكان الموضوع حسب أهميته وقسمت إلى:

- الصفحات الأولى
- الصفحات الداخلية
- الصفحات الأخيرة

الألوان: يتم استعمالها لزيادة جمال المادة الصحفية إضافة إلى كونها أكثر وسائل الدعم والإبراز جلبا للانتباه لما لها تأثير على تقنية الفرد وإدراكه ويكون إما:

- الأبيض والأسود
- الأصفر
- الأحمر
- الأزرق

الصور والرسومات: هي تلك الصور التي تكون مرافقة للمادة الصحيفة، وهي عنصر أساسي، لجذب الانتباه وإدراك الرسالة الإعلامية، فعطائها مصداقية أكثر وتكون إما:

- متوفرة
- غير متوفرة

ثانيا: فئة المضمون (ماقيل)

فئة المضمون: هي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمونوتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع الذي تدور حوله المادة الإعلامية وتهدف هذه الفئة إلى الإجابة على السؤال التالي: على ماذا يدور محتوى الصحفية وماه ىأسباب الإضراب المنشورة في الصحفية وقد جرى تقسيمها إلى:

- إلغاء القانون التقاعد النسبي
- إلغاء قانون التقاعد دون شرط للسن
- عدم إشراك النقابات المتنقلة في قانون المالية الجريدة

لفئة الأساليب المستخدمة في الإضراب: وهي تدل على الأساليب الأكثر استخداما في الإضراب من خلال المقالات التي قمنا بدراستها وجاءت كالتالي:

- الاستجابة
- الدخول في إضراب

الفئةالأهداف: هي مختلف الأهداف التي نشرت من وراء مواضيع إضراب عمال التربية، لتأثير على الجمهور وقسمت إلى:

- النوعية و التحسن
- أخباري فقط
- إظهار أسباب الإضراب

فئة الموقف: تعني بها الموقف المعبر عنه في كل مؤثر من مؤشرات المواضيع، التي تم تصنيفها في فئة الموضوع ونجد:

موقف مؤيد: يتمثل في كل المواضيع التي توحي إلى تأييد عملية الإضراب

موقف معارض: يتمثل في جميع المواضيع التي تضمنها عينة الدراسة، وتعارض وتنتقد عملية الإضراب

موقف محايد: ويشمل المواضيع التي لم تعقل أي موقف لا هو بالمؤيد ولا المعارض لظاهرة الانتحار

فئة المصدر: وهي الجهات التي اعتمدت عليها الجريدة في صياغة الأخبار وتنقسم إلى:

مصدر داخلي: وهو المصدر الذي تحرص على تأمينه المؤسسة الإعلامية بالاعتماد على صحفيتها

مصدر خارجي: وهو المصدر الذي تعتمد عليه المؤسسة الإعلامية في حالة تعذر تأمينها للأخبار من مصادرها الداخلية لوكالات الأشياء الإذاعة والتلفزيون

مصدر غير معلن عنه: هو مصدر غير معلن في المادة الصحفية

فئة الجمهور: ويقصد به الجمهور المستهدف من المواضيع الخاصة " بإضراب عمال التربية" قمنا بتقسيمه إلى

- الشباب
- الفئة المثقفة
- جمهور عام

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تناول الصحافة المكتوبة لإضراب عمال التربية، من خلال نموذج شروق اليومي باعتبارها من أكثر الجرائد مقروئية في الجزائر، تضمنت 33 عددا تناول هذه العملة بدءا من 02 سبتمبر 2016 إلى28فيفري2017 معتمدين على الاستمارة في تحليل المضامين تحليلا كميا وكيفيا حيث أسفرت النتائج أن الجريدة اعتمدت على أسلوبي المقال و الخبر وكذلك العمود في كتابة الأخبار، وهذا ماسمح لها بالتوسع في المواضيع المتعلقة بالإضراب، وقد احتلت هذا الأخبار والمقالات الصفحات الأولى من الجريدة وبنسبة كبيرة جدا وهذا ما يدل على إهتمام الجريدة لعملية الإضراب حيث قامت برفع أصوات المضربين إلى الرأي العام الوطني والمحلي من خلال التعرض إلى الأسباب و مدى تأثيرها، وكذا مطالب المضربين، مع التطرق إلى رد الجهة المسؤولية.

Study Summary:

The study aims at finding out how to deal with the written press of the strike of education workers, through the daily Shorouq model as one of the most readable newspapers in Algeria, which included 33 entries dealing with this currency starting 26 September 2016|28| 02|2017

- The newspaper has relied on the style of article and news as well as the column in the writing of news, and this has been expanded by the topics related to the strike, has occupied the news and articles the front pages of the newspaper and very large, which indicates the interest of the newspaper to the strike process where the strike Strike to the national and local public opinion through exposure to the causes and their impact, as well as the demands of the strikers, while addressing the response the responsibility.